



من خلال دراسة تطوّر حوكمة النفط والسياسة الصناعيّة في الجزائر منذ الاستقلال، تتحدّى هذه الورقة الحسابات الرئيسيّة وتسلب الضوء على الدور الحاسم للسياسة في تحديد النتائج الاقتصادية.

اقتصاد و ماليّة

# ترقية أم ربح للوقت؟

إيرادات النفط، التحوّل الاقتصاديّ والبقاء السياسيّ في الجزائر



لقد تحوّلت الجزائر من تحالف مهيم بذلت فيه جهود تنويع كبيرة إلى تحالف ضعيف من النوع المهيم يتمييز بزيادة المحسوبيّة والتزام مخفف بالتحوّل الهيكليّ.

تينهينان القاضي  
أفريل 2020



يرجع فشل الدولة في تشجيع رأس المال الخاصّ في كلتا الفترتين إلى القيود السياسيّة والإيديولوجيّة التي حالت دون تنويع الصادرات.



# فهرس

2	مقدمة	1
4	حجج نظرية	2
4	..... المتلازمة الهولندية	
4	..... نظرية الدولة الرعية	
5	..... اقتصاد مؤسّساتي جديد ووفرة النّفط	
6	..... في التقاطع بين التوافقات السّياسيّة والإيديولوجيا	
8	منهجية	3
10	ديناميكية التوافقات السّياسيّة في الجزائر	4
10	..... الائتلاف السّياسيّ والإيديولوجيا في مواجهة اللعنة (1988-1962)	
13	..... السّياسة الرعية وتركيز الصّارات (2017-1988)	
15	إصلاحات تحرير السّوق	5
15	..... ظهور لوبي الاستيراد	
15	..... غياب السّياسات الداعمة للأعمال	
18	خلاصة	6
20	..... مراجع	
24	..... جدول الأشكال	
24	..... قائمة الاختصارات	

## مقدمة

الطبيعة السياسية لهذه التوصيات السياسية الهادفة لتحقيق التنوع تعكس المجال الضيق الذي لا يزال مسموحا به ضمن صندوق النقد الدولي لاعتبارات سياسية ويعكس أيضا نزعة النموذج الليبرالي الجديد الكبيرة لنزع الطابع السياسي عن عمليات التطوير الاقتصادي. التوصيات السياسية التكنولوجية يتم استبعادها بشكل كبير والكثير من الدول النامية لا تزال تعتمد بدرجة كبيرة على ريع الهيدروكربون (Smith 2014).

السؤال المحوري المحفز لهذه الورقة هو كالتالي : ما الذي يفسر انعدام التنوع والترقية في الدول النامية الغنية بالنفط رغم السند التجريبي والنظري القوي؟ الكتابات الموجودة التي تحاول الإجابة على هذا السؤال تعتمد أساسا على تفسيرات تستند على "لعنة الموارد"، إطار الدولة الريعية والاقتصاد المؤسسي الحديث (NIE) (Robinson et al. 2006, Auty 2001, Collier/Hoeffler 2005, Ross 2004, حديثا تحددت جهات النظر هذه معتبرة إياها بنوية جدا ومقللة من أهمية الدور الذي تلعبه الوكالة. (Poteete 2009) قال بأن بوتسوانا استطاعت في الغالب تقادي لعنة الموارد بالرغم من مخزونها الكبير من الماس بسبب طبيعة انتلافها السياسي. بدراستهما للمفاوضات بشأن العقود بين الحكومة الأوغندية والشركات المتعددة الجنسيات، هيكي وإيزما (Hicky/Izma 2016) يدافعان عن تحليل لديناميات السياسة والسلطة يدعم المؤسسات في دراستها للآداء الاقتصادي في الدول الغنية بالنفط.

بناء على هذه التحليل، لكن مع تركيز صريح على عراقيل تنوع الصادرات، هذه الورقة ترى بأن مدى انخراط الحكومات في جهود التنوع والترقية هو في الأساس دالة على التأثير المتبادل بين طبيعة الائتلاف السياسي في السلطة وميله الإيديولوجي، وتفاعل هذين العنصرين مع التدخلات السياسية الخارجية.

خلافا للتفسيرات القطعية والثابتة، تفسر هذه الحجّة التباينات في حدة السياسة والاقتصاد الريعي في البلدان ذات المؤسسات المتشابهة ظاهريا.

عن طريق إطار تسوية سياسية معدل يتيح مجالا تحليليا أكبر للإيديولوجيات، تدرس هذه الورقة تطور إدارة النفط والسياسات الصناعية في الجزائر منذ الاستقلال. تُعرف السياسة الصناعية على أنها الجهود الاستراتيجية الرسمية المبذولة من طرف الحكومة لتطوير القطاع الصناعي وتنوع

تحدي التنمية بالنسبة لعدد كبير من الدول النامية هو مرادف لتحدي تنوع الصادرات وتوجيه الأنظمة والهياكل الاقتصادية بعيدا عن التبعية للموارد الطبيعية (Rodrik 2004, Page 2008, Greenwald/Stiglitz 2013). تنوع الصادرات لدى الدول الغنية بالموارد يُرى أنه أمر حاسم لحماية الاقتصادات المحلية من الهزات الخارجية والمحافظة على النمو الاقتصادي. بريبيش (Prebisch 1950) وسينغر (Singer 1950) جادلا أنه بسبب انخفاض معدلات التبادل التجاري المرتبطة بصادرات السلع الأولية، يتوجب على الدول أن تسعى جاهدة من أجل تنوع الصادرات عن طريق تطوير قدراتها التصنيعية.

الهبوط الحاد لأسعار النفط منتصف سنة 2014 ذكر العديد من الدول النفطية بأهمية هذه الرؤية الحاسمة. الجزائر، التي تمثل المحروقات أكثر من 90% من صادراتها الإجمالية مثلما كان عليه الحال سنة 2015، رأت أن معدلات النمو في انخفاض وعجزها المالي في تزايد خطير بلغ 15.6 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2015 (FMI 2017).

وجّهت المؤسسات المالية الدولية تحذيرات للدول المصدرة للنفط تدعوها لعقلنة الإنفاق، تنوع مصادر الإيرادات وبذل مجهودات أكبر لتحسين المناخ التجاري. على سبيل المثال، تقرير صندوق النقد الدولي حول الجزائر سنة 2017 أشار إلى أن "الجزائر بحاجة إلى تنفيذ إصلاحات هيكلية واسعة النطاق لتحسين مناخ الاستثمار، دعم الاقتصاد المتنوع وتيسير عملية نشوء قطاع خاص ديناميكي" (40 : FMI 2017). كما يشير التقرير إلى أن مستويات الإنفاق لدى الجزائر لا يمكن تحملها وأن الإطار المؤسسي يحد من ظهور قطاع خاص نشط من شأنه أن يقود تنوع الصادرات (42 : FMI 2017).

غير أن أخطاء هذه السياسة ليست ناتجة عن إهمال أو جهل بالاستراتيجيات السليمة للاقتصاد الكلي من طرف النخب السياسية. نيوبيري (Newberry 1986) يجادل بأن خبراء الاقتصاد يفتقدون عنصرا مركزيا في تفسيرهم للآداء السيء أو في تبني سياسات غير سليمة من طرف البلدان الوفيرة الموارد : "الحكومات". مستندة على "خطة الحكم الراشد"، توصيات صندوق النقد الدولي السياسية إلى البلدان الغنية بالموارد الطبيعية تميل إلى أن تكون وصفات نموذجية حول كيف يمكن للدول أن تتجنب ما يسمى بلعنة الموارد، الفكرة القائلة بأن وفرة الموارد الطبيعية تقوّض النمو الطويل الأجل وتتسبب في اللااستقرار السياسي (Kolstad/Wiig 2009).

وعاء إيرادات الدولة (Gray 2013). يُعتقد أن الجزائر انتقلت من ائتلاف إنمائي محتمل في عهد جبهة التحرير الوطني بقيادة بومدين في العقود الأولى للاستقلال من 1962 إلى تقريبا أواخر 1970، بعد ذلك تحولت تدريجياً إلى ما يعتبره " خان " (Khan 2010) نوعاً مهيمناً ضعيفاً للتسوية السياسية مع ارتفاع زيادة تفكك السلطة وضعفها أمام الاحتجاجات الاجتماعية. خلال المرحلة الأولى التي تُعرف أيضاً بالحقبة الاشتراكية، تحققت إنجازات هامة في تطوير القاعدة الصناعية للبلد، متحدياً بذلك الكثير من تنبؤات نظرية لعنة الموارد. مع ذلك، أظهر الائتلاف الحاكم خلال الحقبة الليبرالية قدرة والتزاماً إيديولوجياً أقل للاستفادة من عائدات النفط لتنويع وترقية الصادرات.

هناك عامل مهم يقف وراء فشل الجزائر في تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات يرتبط بالعلاقة المعقدة والمقيدة بين الدولة ورأس المال الخاص التي استمرت في كلتا الحقتين الاشتراكية والليبرالية. لم تتصدى عملية تحرير السوق التي قادها صندوق النقد الدولي لهذه العراقيل، بدلا من ذلك، بإهمالها الأخذ بعين الاعتبار توزيع السلطات في البلد، حزمة الإصلاحات الليبرالية الجديدة لصندوق النقد الدولي أفضت إلى قطاع استيراد خاص سعى بنشاط لتقويض ظهور قطاع تصنيع منتج. هذا ما أعاق بشدة قدرة البلد على بناء شبكة صناعية ديناميكية وتنويع الصادرات.

## حجج نظرية

### المتلازمة الهولندي

حجة المرض الهولندي، مع ذلك، تلقي الضوء فقط على التحيز الهيكلية ضد التنوع في البلدان الغنية بالنفط. لكن الآثار الاقتصادية الموحدة المقترحة من خلال هذه النظرية تتعارض مع مستوى التفاوت الكبير في الأداء الاقتصادي في البلدان الغنية بالنفط.

أظهر عدد متنام من الدراسات الجامعية بأنه اعتمادا على السياسات التي تتبناها الحكومات يمكن معادلة الأثر السلبي للمرض الهولندي (Brahmbhatt et al. 2010). بالتأكيد، يمكن السيطرة على أعراض المرض الهولندي ولعنة الموارد الأوسع بالقدر الذي يختاره شاغلو الوظائف في توزيع الإيرادات من قطاع مزدهر (Poteete 2009). التدابير السياسية التي تحد من تدفق الإيرادات من الموارد الطبيعية نحو الاقتصاد المحلي على غرار صناديق الاحتياط الأجنبية وصناديق استقرار السلع الأساسية تستطيع أن تحمي الاقتصادات من تأثيرات المرض الهولندي (Sachs 2007). بالإضافة إلى ذلك، الجهود المدروسة لاستثمار عائدات النفط في الصناعة يمكنها موازنة الأثر السلبي للمرض الهولندي على التصنيع (Lowi 2011).

المرض الهولندي إذا ليس شيئا لا يمكن تجنبه. يظهر ذلك جليا في التباين الحاد في النمو والأداء الاقتصادي بين نيجيريا وإندونيسيا، بلدان يتشابهان في مستويات الدخل واحتياطات كبيرة للنفط في سنوات الثمانينات (Fuady 2015). في إندونيسيا، بعد فترات مزدهرة، قامت الحكومة بصورة منهجية بالخفض من قيمة الروبية. هذا التخفيض في قيمة العملة عزز الصادرات غير القابلة للتداول التجاري مما نتج عنه ارتفاع في نسبة الصادرات الصناعية بـ 260 بالمائة (Gelb et al. 1988). في المقابل، بعد فشلها في اتخاذ خطوات استباقية لتجنب المرض الهولندي، عانت نيجيريا من تدهور حاد في تنوع الصادرات (Lewis 2009). لذلك، بعيدا عن كونه محددًا هيكلية، مدى معاناة بلد ما من المرض الهولندي يعتمد على اختيارات سياساتية.

### نظرية الدولة الريعية

على خلاف التفسيرات الاقتصادية، التفسيرات السياسية لانعدام تنوع الصادرات في البلدان الغنية بالموارد غالبا ما استندت على نظرية الدولة الريعية (Beblawi/Luciani 2015, Mahdavy 1970). ترى النظرية أنه عندما تحصل الدولة نسبة كبيرة من الدخل القومي من الإيرادات الخارجية، لن تكون بحاجة إلى فرض الضرائب وبالتالي تصبح أكثر استقلالية عن المجتمع. لدى النخب الحاكمة في الدول الريعية القليل من الحوافز لتطوير قطاع محلي منتج بسبب أن الشرعية

الكتابات حول البلدان الغنية بالموارد عزت لإيرادات الموارد أهمية حاسمة في تحديد الأداء الاقتصادي وقدرات الدولة المؤسسية وطبيعة النظام السياسي. العديد من الدراسات أظهرت وجود علاقة سلبية بين وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي المستدام تعرف بـ "مفارقة الوفرة" أو "لعنة الموارد" (Auty 2001, Karl 1997). سياسيا، طالما ارتبطت الاحتياطات الكبيرة من الموارد الطبيعية بالحكم الاستبدادي والبحث عن الريع والنزاعات (Boone 1990, Van de Walle 2001, Van der Ploeg 2011).

نظرية لعنة الموارد تعتمد بشكل كبير في تفسيراتها على متلازمة "المرض الهولندي" التي تشير إلى تأثيرين أساسيين يتبعان طفرة الموارد: أولا، ارتفاع في قيمة العملة الحقيقية يتسبب فيه ارتفاع حاد في صادرات السلع الأولية، ثانيا، ميل قطاع الموارد المزدهر لسحب رأس المال والعمالة من قطاعي الصناعة والزراعة، مما يرفع تكلفة الإنتاج في هذه القطاعات ويجعلها أقل تنافسية (2014 Papyrakis/Raveh). يمكن القول أن التأثير الأكثر ضررا للمرض الهولندي هو تفكيك التصنيع كون المبالغة في تقييم العملة يعرض الاقتصاد إلى خطر تضائل النشاطات الصناعية خارج قطاع المعادن (Palma 2014). هذا لا يحد فقط من القدرة التنافسية في التصنيع، لكنه يحدث أيضا تحولا هيكلية، تلك هي إعادة توزيع النشاط الاقتصادي من أنشطة إنتاجية منخفضة إلى أنشطة مرتفعة، أقل ربحية وبالتالي أقل احتمالا (Page 2008).

الكتابات النظرية والتجريبية المستفيضة أظهرت أن تنوع وتطور الصادرات الصناعية أمر جد حاسم من أجل تنمية مستدامة (Herzer et al. 2006, Ben Hammouda et al. 2009, Rodrik 2008). ويرجع ذلك أساسا إلى أن الاقتصادات التي تتميز بهياكل إنتاج متنوعة يمكنها أن تحمي نفسها من تقلبات أسعار السلع الأساسية والاستفادة على نحو أسهل من الفرص المستجدة في الأسواق العالمية (Page 2008). عندما تقوم الدول النامية بترقية قاعدتها الإنتاجية من نشاطات أقل تعقيدا إلى نشاطات أكثر تعقيدا وتطورا ستظهر فرص جديدة في التصدير (Lall et al 2006). إذا تم استغلالها بشكل فعال يمكن لهذه الفرص أن تخلق أمثلة عن "التعلم من خلال التصدير"، وترفع القيمة المضافة الصناعية وتؤدي إلى تنوع صناعي أكبر (Almodovar et al. 2013 : 916). لذلك، عن طريق جعل القطاعات القائمة على التبادل التجاري غير قادرة على المنافسة، يمثل المرض الهولندي حاجزا كبيرا أمام التحول الهيكلي وتنوع الصادرات (Rodrik 2016).

(North 1990, Acemoglu/Johnson/Robinson 2001, De Soto 2000). يبني علماء الاقتصاد المؤسسي الحديث تحليلاتهم على الحجج المعتمدة على المسار التي تتعقب المؤسسات الموجودة إلى مؤسسات قديمة (North 1990). أسيموغلو، جونسون وروبينسون (Acemoglu/Johnson/Robinson 2001) يرون بأنه في المستعمرات السابقة سواء كانت غنية بالموارد أم لا، كانت المؤسسات التي تحمي الملكية الخاصة تستمر بعد الاستقلال في تعزيز النمو والتطوير. يرى روبينسون وآخرون (Robinson et al. 2006 : 451) بأن لعنة الموارد يمكن تجنبها بوجود مؤسسات تخضع السياسيين للمساءلة وتخصص الموارد العامة وفقاً لمبدأ الاستحقاق.

على الرغم من ذلك، من المحتمل أن تعاني البلدان التي تفضل مؤسساتها في حماية ممارسات الدولة من الفساد والتوريث من لعنة الموارد وتفشل في تنويع قاعدة إيراداتها. بشكل مماثل، سالا أي مارتين وسوبرامانيان (Sala-i-Marti/Subramanian 2003) يعتبران أن النوعية المؤسسية وانعدام ميكانيزمات المساءلة يؤدي بالنخب السياسية لتبديد إيرادات الموارد الطبيعية خلال فترات البحبوحة، تاركة البلد فقيراً كما كان قبل ذلك.

الفكر الاقتصادي المؤسسي الحديث يوفر الأساس النظري لبرنامج الحكم الرشيد المتبنى من طرف المؤسسات المالية الدولية منذ التسعينات (Di John/Putzel 2009). هذا ما يحفز سياسات "مقاس واحد للجميع" المبنية على تبني مؤسسات الممارسات الأفضل من النوع المرتبط بالتنمية الناجحة عند الصناعيين الأوائل. لكن العديد من افتراضات الاقتصاد المؤسسي الحديث تتجاهل تاريخ التحولات الاقتصادية لدى الدول المتقدمة التي نعرفها اليوم بخلطها النتائج المرغوبة للتطور الرأسمالي مع شروطه المسبقة (Gray/Khan 2010). في الحقيقة، الكثير من الممارسات المرتبطة بتوريث الحكم هي في جوهر عمليات التراكم الأولى (Mkandawire 2015). على سبيل المثال، الثورة الصناعية السريعة في ألمانيا أواخر القرن التاسع عشر لم تتحقق بفضل مؤسسات النموذج المثالي لـ "واير"، ولكن من خلال تراحم الحديد والشعير الذي جمع مع بعض العناصر الأكثر إقطاعية للكارتلات في الصناعات الثقيلة، في عملية يسميها ألكسندر غراشكرون (Gerschenkron 1962) بـ "أقطعة البرجوازية". العلاقة بين الدولة والدخل القومي تضمنت تاريخياً أشكالاً من الملائمة ليست بعيدة كثيراً عن المعنى الحالي للمحسوبية. لذلك، من المهم التفصيل في المحسوبية وفهم دوافعها ودراسة كيف تنتج هذه الدوافع اختلافات في نتائج التنمية (Whitfield et al. 2015).

الهوس التحليلي بالسياسات والمؤسسات في الاقتصاد المؤسسي الحديث يهمل الأشكال الأعمق من السياسة وعلاقات السلطة التي تشكل أساس الأداء المؤسسي. مثلما يرى بوتيتي (Potete 2009 : 545) في دراسته لبوتسوانا: "خلف السياسات، المؤسسات وبناء الدولة تكمن الائتلافات السياسية". يعتبر بوتيتي أنه بالرغم من ضعف مؤسسات الدولة في بوتسوانا عند اكتشاف الماس، تمكن البلد تقريبا من السيطرة على أعراض لعنة الموارد. في نفس السياق، لا يعتمد مسعى السياسات الداعمة للنمو في الدول الغنية بالموارد فقط على المسار التاريخي والقوة المؤسسية،

السياسية في هذه الدول تعتمد على التوزيع المستمر للريع وليس على الأداء الاقتصادي الكلي (Moor 2004 : 307). وفقا لمؤيدي هذه النظرية، المستويات الكبيرة من الموارد الطبيعية تعطي نتائج مؤسسية محددة. أولاً، بسبب استقلاليتها الكبيرة، من الأرجح أن تتجاهل الدول الريعانية تفضيلات سكانها وتمنع ظهور مجموعات اجتماعية مستقلة وتتحوّل إلى أنظمة سياسية مستبدّة (Ross 2004). ثانياً، تقلل إيرادات الموارد الحاجة إلى فرض الضرائب وبالتالي قدرات الدولة الاستخراجية. يؤدي هذا إلى نقص في المعلومة في جانب الحكومة، مما يعرقل وضع استراتيجيات سليمة للتنويع والترقية. ثالثاً، تمركز السلطة من طرف الحكومة إضافة إلى الطابع التوزيعي للاقتصاد تنجم عنه بيروقراطيات متضخمة وغير فعالة بشكل كبير (Lowi 2009). بالإضافة إلى ذلك، تغذي المستويات الكبيرة من الريع الخارجية ممارسات توريث الحكم والفساد حيث أنها تشجع الأفراد على التنافس من أجل الاستحواذ على الدولة (Bates 1988, Van de Walle 2001). أخيراً، عدم تعزيز تنمية رأس المال البشري و"البحث عن الريع" هو أساس كل حركة اجتماعية.

في حين أن بعض الخصائص المذكورة أعلاه يمكن أن توجد في العديد من الدول الغنية بالموارد، إلا أنها ليست بأي حال من الأحوال سمات خاصة بهذه الدول، ولكن، سمات منتشرة في الدول النامية التي تشهد تحولاً رأسمالياً. لإيجاد علاقة سببية بين الموارد الطبيعية والنتائج السياسية والاقتصادية، إطار الدولة الريعانية أصبح حجة مستعملة بكثرة لتوضيح المسارات المتعارضة. على سبيل المثال، ريع النفط يشار إليه على أنه سبب في الاضطراب السياسي (Karl 1997)، وأيضاً في الاستقرار السياسي (Ross 2001). المؤلفات حول الريع العربي استعملت إطار الدولة الريعانية لتفسير الاستقرار السياسي في الجزائر (Volpi 2013) وللتنظير للثورة الليبية في نفس الفترة (Martinez 2014).

في حين أن إطار الدولة الريعانية ولعنة الموارد توفر بعض الرؤى القيمة والديناميات الاقتصادية في الدول الغنية بالنفط، لكن قيمتها التنبؤية فيما يتعلق بخيارات السياسات والأداء الاقتصادي صغيرة. بدلا من إعطاء النفط معنى سياسياً خاصاً، قد يكون من الأفضل تحليلياً النظر في الإرث التاريخي والقواعد المؤسسية لمختلف الدول الغنية بالنفط لتسليط الضوء على معيقات التنوع الاقتصادي.

## اقتصاد مؤسساتي جديد ووفرة النفط

حسب الاقتصاد المؤسسي الحديث (NIE)، النتائج الإنمائية في الدول الغنية بالموارد تعتمد على نمط ونوعية المؤسسات في الدولة. نورث (North 1990 : 3) يعرف المؤسسات على أنها "قواعد اللعبة في المجتمع" ويرى أن المؤسسات التي تضمن المساءلة وحقوق الملكية الخاصة والشفافية ستعزز النمو بغض النظر عن ثروات البلد من الموارد. يستند هذا الطرح على مبدأ أن المؤسسات التي تتميز بهذه الخصائص تقلل من المخاطر وتشجع الاستثمار وتوسع الأفق الزمني

تعيق إعادة الهيكلة الاقتصادية في الدول الغنية بالموارد، تحليل الدور الذي يلعبه الربح ضمن السؤال الأكبر حول كيفية تجسد مؤسسات الدولة، بالتركيز على السياسات التي تبرز تركيبات مؤسسية محددة (Hickey/Izama 2015). في هذا الصدد، يجب التركيز في التحليل على القابلية للتوافق بين أهداف التنمية البعيدة المدى التي من شأنها مساعدة البلد والمصالح القصيرة المدى نوعاً ما للمسؤولين السياسيين للتحكم بالسلطة السياسية. علماً أن التنوع الاقتصادي يستلزم تكاليف سياسية بما أن التغيير في توزيع الربح يقوي بعض المجموعات على حساب أخرى، من الممكن أن يعيق الائتلاف الحاكم إصلاحات التنوع إذا كان التنوع يهدد بقاءه السياسي. وفقاً لـ "خان" (Khan 2010)، الإمساك بالسلطة يعني "قدرة الفرد أو المجموعة على الانخراط والنجاح في النزاعات".

سلّطت الاتجاهات السابقة في الاقتصاد المؤسسي الحديث الضوء على ديناميات السلطة التي تعيق التنوع. الافتقار إلى "الإرادة" لدى الحكومة للانخراط في مساعي إعادة الهيكلة يفسره كارل (Karl 1997) على أنه حالات من "التعديلات

لكنه يعتمد أيضاً على طبيعة الائتلاف الحاكم واهتماماته وميولاته الإيديولوجية والسياق الجيوسياسي الأوسع.

### في التقاطع بين التوافقات السياسية والإيديولوجيا

المقاربات التي تجمع الوكالة والهيكل وتضع السياسة في مركز التحليل برزت أكثر مؤخراً محاولة تفسير لماذا وكيف تحقق البلدان التنمية على المستوى البعيد. أحد الأطر المهمة في هذا الاتجاه هي "نظرية التوافق السياسي"، التي تشير إلى "التوازن أو توزيع السلطة بين المجموعات الاجتماعية المتنافسة والطبقات الاجتماعية التي تستند عليها أي دولة" (Di John/Putzel 2009). وفقاً لـ "خان" (Khan 2010)، المؤسسات تشكل ليس فقط "قواعد اللعبة" التي تؤثر على سلوك الأفراد ولكن أيضاً ميكانيزمات توزيع الربح في المجتمع. كلما ينتج عن المؤسسات والسياسات توزيع للربح لا يعكس القوة النسبية لمختلف النخب، سيكون التغيير المؤسسي معترضاً عليه حتى تستقر جماعات المصالح الرئيسية على مؤسسات توفر توزيعاً معقولاً للربح: تسوية سياسية (Lavers/Hickey 2015). حسب نظرية التوافق السياسي، فإن من المهم لفهم العقبان التي

شكل رقم 1  
فئات العميل والربون وهيكل الائتلاف الحاكم

التوزيع الأفقي للسلطة : الفئات المستبعدة		ضعيف	التوزيع العمودي للسلطة الفئات ذات المستوى الأدنى
قوي	ضعيف		
<p><b>(هش) ائتلاف متسلط</b></p> <p>قدرات الإنفاذ الأولية من الأرجح أن تكون قوية لكن الفئات المستبعدة القوية تعني الاضطرار إلى القوة أو أن القيود القانونية يجب أن تستعمل ما يجعل الائتلاف عرضة للإطاحة به عن طريق العنف. الإدارة العسكرية في باكستان في الستينات، بنغلادش في الثمانينات والتسعينات.</p>	<p><b>ائتلاف إنمائي محتمل</b></p> <p>المعارضة الضعيفة من الفئات المستبعدة تعطي الائتلاف الحاكم استقراراً وأفقاً زمنياً ضعيفاً. السلطة المحدودة لمؤيدي الفئات ذات المستوى الأدنى تكفل قدرة إنفاذ عالية. بناء دولة إنمائية ممكنة كـ كوريا الجنوبية في الستينات.</p>	<p><b>ضعيف</b></p> <p>(الائتلاف الحاكم لديه قدرات تنفيذية قوية)</p>	
<p><b>المحسوبية التنافسية</b></p> <p>تتميز بالتنافس بين عدة فئات قوية، يمكن تحقيق الاستقرار فقط عن طريق الآليات موثوقة من أجل التداول على السلطة. القدرات الإنفاذية الضعيفة في أغلب الحالات وأفاق زمنية قصيرة. الهند وبنغلادش بعد الثمانينات، تايلاند في الثمانينات والتسعينات.</p>	<p><b>(ضعيف) حزب مهيم</b></p> <p>القدرات الإنفاذية تصبح ضعيفة عندما تصبح الفئات ذات المستوى الأدنى أقوى أو أكثر تشتتاً. الفئات المستبعدة تصبح أقوى كذلك إذا بدأ المؤيدون غير الراضين بالانسحاب. الهند تحت قيادة المؤتمر الوطني في الخمسينات والستينات، تايلاند تحت حكم تاكسين سنوات 2000، تنزانيا تحت قيادة حزب الثورة (CCM) منذ 1992، بنغال الغربية بقيادة الحزب الشيوعي الماركسي (CPM) منذ 1977.</p>	<p><b>(الائتلاف الحاكم له قدرات تنفيذية ضعيفة)</b></p> <p><b>قوي</b></p>	



المؤسسية الموقفة " التي من خلالها تتصنّف الفئات المعنية للإصلاحات بما أنّها صاحبة المصالح الذاتية في النظام القائم ". في أحد الكتب الواسعة التأثير، " الفائزون والخاسرون: كيف تشكل القطاعات الأفاق التنموية للدول "، يرى " شافر " (Shafer 1994) أنّ القطاعات المهيمنة التي تتميز بكثافة رأس المال كقطاع المعادن والنفط، تخلق لوبيات قوية تضغط على مسؤولي الدولة للحفاظ على الوضع القائم كشرط لبقائهم السياسي بغض النظر عن خسارة المكاسب على المدى البعيد. مع أنّ هذين المنظورين يوفران رؤى مثيرة للاهتمام، إلا أنّ كليهما يفترضان أنّ توازن القوى في البلد ينبع حصرا من هيكلها الاقتصادي.

نظرية التوافق السياسي تفترض أنّ توزيع السلطة السياسية ليس فقط مجرد دالة على توزيع السلطة الاقتصادية، لكنّه يأخذ تركيبة للسلطة السياسية متعددة الجوانب تشمل قدرة المجموعات المختلفة للتحرك سياسيا، استنادا على الشرعية التاريخية والأفكار والمؤسسات (Gray 2013, Behuria et al. 2017). وفقا للنظرية، قدرة الائتلاف الحاكم على الاحتفاظ بالسلطة السياسية والاستراتيجيات المستخدمة لتحقيق هذا الهدف تعتمد على التوزيع العمودي والأفقي للسلطة بين مختلف المجموعات (Khan 2010). تشير السلطة الأفقية إلى توزيع السلطة على فئات نخبوية مختلفة في حين أنّ السلطة العمودية تشير إلى السلطة النسبية للفئات ذات المستوى الأدنى ضمن الائتلاف مقابل الفئات ذات المستوى الأعلى وقدرتها على إبقاء الائتلاف الحاكم في السلطة (نفس المصدر).

الإطار النظري لهذه الورقة بذلك يتبنى إطار تسوية سياسية معدّل أين يتم التشديد والتركيز على دور الأيديولوجيا. لذلك، من المهمّ هنا التأكيد على أنّ الأفكار والأيديولوجيات لا يجب أن تفهم كمجموعات حيادية من المعتقدات الهلامية منقطعة عن الهيكل والسياق السياسي الأوسع، وإنما يجب النظر إلى الأفكار على أنّها " راسخة وضالعة في الهياكل والمؤسسات التي تشكل أي سياق سياسي " (Hudson/Leftwich 2014). التحدي التحليلي بالتالي هو في الذهاب خلف العلاقة الثنائية بين " المصالح " و " الأفكار " لدراسة الطرق التي يرتبطان بها ارتباطا وثيقا (Hickey 2013). إعطاء الأيديولوجيا قضاء أكبر في التحليل يسمح بتحكم شامل في الديناميات السياسية في البلدان النامية، بما فيها البلدان الغنيّة بالموارد بحيث أنّ تسيير ريوغ الموارد الطبيعية لا يعتمد فقط على المصالح ولكنّه متأثر بشكل كبير بالنزعات الإيديولوجية وطريقة تفاعلها مع بعضها البعض.

القوة النسبية للفئات المستبعدة والفئات ذات المستوى الأدنى ضمن الائتلاف الحاكم أمر حاسم لتفسير لماذا بعض الائتلافات الحاكمة تنبئ رؤى تنموية أبعيد مدى من البعض الآخر. في التوافق السياسي المهيمن أين كل من النخبة المستبعدة والفئات الأدنى ضمن الائتلاف ضعيفة، تكون لدى النخب الحاكمة درجة استقرار عالية نسبيا، قد تسمح لها بالاضطلاع بالسياسات الاقتصادية التي تتطلب فترة زمنية أطول لتظهر نتائجها، على غرار التصنيع (Whitfield et al. 2015). في المقابل، في تسويات المحسوبية التنافسية، الفئات المستبعدة القوية بالإضافة لدى الاحتقان لدى الفئات ذات المستوى الأدنى تزيد هشاشة النخب الحاكمة ممّا يؤدي إلى تبني استراتيجيات بقاء سياسي فورية، مبنية أساسا على مطالب توزيعية مرضية (نفس المصدر). هذه الأعراض تظهر بشكل أقل في التوافقات المهيمنة الضعيفة. كما تظهره دراسة حالة الجزائر، على خلاف التفسيرات القطعية والتفسيرات المعتمدة على المسار، تحليلات التوافقات السياسية هي بشكل خاص مفيدة لتفسير الاختلاف في الطرق التي تشكل بها مختلف تركيبات السلطة الحوافز التي تستجيب لها النخب السياسية عندما يتعلق الأمر بإدارة ريوغ الموارد الطبيعية.

لكن الأدبيات التي تستخدم هذه المقاربة نذعت إلى التقليل من شأن جانب مهمّ يشكل استراتيجيات الحكومات في التنمية -أو الافتقار إليها- أي دور الأفكار والأيديولوجيات في تحديد الخيارات السياسية. مع أنّ الأيديولوجيا تعتبر أساسية في تحديد الخيارات السياسية في نظرية التوافق السياسي، إلا أنّها معترف بها بشكل صريح فقط كأداة تستعمل من طرف النخب لتحريك الدعم كوسيلة لتحقيق غايتها

## منهجية

القائم فقط من " الربيع العربي "، لكنه بالكاد انحرف عن أسلوب حكمه الاستبدادي (Volpi 2013). أخيراً، الكتابات المتعلقة بتنوع الصادرات في البلد اعتمدت بكثرة حتى الآن على لعنة الموارد ونظرية الدولة الربعية (Dillmand 2000, Ali/Abdelatif 2013, Lefevre 2017) أو الفكر الاقتصادي المؤسسي الحديث (Boucekkine et al. 2016, Boucekkine/Bouklia-Hassane 2011). هذه التفسيرات فشلت في تسليط الضوء على الأشكال الأكثر عمقا للسياسة التي تقوم عليها التشكيلات المؤسسية والاختيارات السياسية.

اعتمادا على إطار التوافق السياسي المعدل المشروح سابقا، أفترض أنه في توافق سياسي مهيم، يستخدم الائتلاف الحاكم عائدات النفط لتنوع هيكل الاقتصاد والترقية، بينما في التوافق السياسي المهيم الضعيف تكون الحوافز من أجل استغلال عائدات النفط لضمان الدعم الشعبي عالية جدا. لذلك قد يتم تبديد النفط للحفاظ على شبكات المحاباة ويستعمل في استراتيجية البقاء السياسي قصيرة المدى.

بما أن الاهتمام الأساسي لهذا البحث هو فهم العقبات التي تعيق تنوع الصادرات في البلدان الغنية بالنفط، يركز التحليل على العلاقة بين الائتلاف الحاكم وأصحاب رؤوس الأموال المحليين، كونها عامل مهم في تنوع الصادرات (Mkandawire 2001, Wade 1990, Maxfield/Schneider 1997, Rodrik 2005, 2008, Hirchmann 1968).

حسب ويتفيلد وآخرون (Whitfield et al. 2015)، تتطلب السياسة الصناعية الناجحة التي تؤدي إلى تنوع الصادرات نشوء مصالح مشتركة بين طبقة أصحاب رؤوس المال والائتلاف الحاكم. يتطلب هذا بدوره امتلاك أصحاب رؤوس الأموال درجة

جادل الفصل السابق بأن وجود الموارد الطبيعية لا يقوّض في حد ذاته التحول الهيكلي. مساعي الائتلاف الحاكم لبناء طاقات تصنيعية وإعادة هيكلة الاقتصاد بعيدا عن الاعتماد على السلع الأساسية هي في الأساس دالة على التفاعل بين المصالح والإيديولوجيات المهيمنة. لتوضيح الحجّة، تحل هذه الورقة التطور التاريخي لتوزيع السلطة والأفكار السائدة المتغيرة وتربطه بجهود تنوع الإنتاج والصادرات في الجزائر.

جزائر ما بعد الاستقلال هي دراسة حالة مثيرة للاهتمام لثلاث أسباب رئيسية. أولا، بـ 3.1 مليون برميل يوميا، تكون الجزائر ثالث أكبر مصدر للنفط الخام في إفريقيا (OPEP 2017). لكن بالرغم من الجهود الحثيثة لرفع الطاقة الصناعية بعد الاستقلال، انخفضت نسبة التصنيع من الناتج المحلي الخام من 20% عام 1980 إلى 6% في 2014 (Gasmi/Laourari 2017). مثلما هو الحال في جوان 2015، مثلت صادرات البترول والغاز 94.3% من نسبة الصادرات الإجمالية مما يجعل الجزائر أقل الدول تنوعا في الصادرات قياسا إلى مجموع ناتجها المحلي الإجمالي (World Bank 2017).

المستويات العالية حاليا لتركيز الصادرات، بعد فترة من اللحاق بالركب الصناعي الطموح، تجعل الجزائر حالة جيدة لتحليل عقبات التنوع في الدول الغنية بالنفط.

ثانيا، يوفر النظام الجزائري حالة بقاء سياسي مثيرة للجدل. الانتقال من الاقتصاد الاشتراكي إلى اقتصاد السوق بداية التسعينيات ترافق مع تحرير سطحي للسياسة (Hamouchene/Rouabah 2016). مع بعض التغييرات الهامشية، بقي ائتلاف الأفلان/العسكر محافظا على السلطة منذ استقلال البلد عام 1962. في الحقيقة، لم ينجح النظام

شكل رقم 2  
الاعتماد على النفط لدى منتجي النفط المختارين (2015)

البلد	حصة النفط في التصدير (%)	حصة النفط في الدخل الوطني (%)
الجزائر	94.3	60
اندونيسيا	23.2	24
السعودية	78.3	37
نيجيريا	90.8	60

مصدر البيانات : World Bank (2017)

عالية من النفوذ السياسي. مع ذلك، إذا كان للائتلاف الحاكم إمكانية وصول إلى عائدات الموارد الطبيعية قد لا يكون لأصحاب المشاريع قدرة على شراء نفوذ سياسي أكبر (Khan 2010). هذا يجعل علاقة الدولة بالأعمال في الدول الغنية بالنفط معقدة بشكل خاص وتمثل عبء كبير لتتنوع الصادرات. لكن هذه العلاقة ليست ثابتة بأي حال من الأحوال. التغييرات في توزيع السلطة في المجتمع، التحولات الأيديولوجية، التذبذبات في أسعار السلع الأساسية والتدخلات الخارجية كلها عوامل حاسمة في تحديد النفوذ السياسي للقطاع الخاص.

تغذي هذا التحليل العديد من النقاشات مع مسؤولين في الدولة، أعضاء حزب جبهة التحرير الوطني، ممثلي القطاع الخاص، صحفيين ونشطاء المجتمع المدني في الجزائر. كما يستند أيضا على الكتابات الثانوية ذات الصلة بالإنجليزية والفرنسية والعربية، التشريعات الجزائرية وأرشيف الجرائد. استعملت في بعض الأحيان مؤشرات كمية لتقييم التقدم في المقاييس المنتقاة للتحوّل الهيكلي والتنوّع. بالرغم من ذلك، المناهج الكمية وحدها لا توفر فهما كافيا للعوامل المعقدة التي تعيق الإنتاجية (Whitfield et al. 2015). فهم التباين في مستويات التنويع والتطوير في الدول الغنية بالنفط يستدعي مزجا بين المؤشرات الكمية والتحليلات النوعية.

مع أنّ استعمال إطار التوافق السياسي في تحليل دراسة الحالة مفيد خصوصا في الحصول على معرفة معمّقة، لكنّه يمثّل أيضا قيودا كبيرا كونه لا يسمح بمستويات عالية من التعميم. قيد آخر مهم يرتبط بالقيد الأول هو أنّه بالتركيز على العقبات الداخلية لتنويع الصادرات، لا تتناول هذه الورقة عقبات التحسين الاقتصادي المتجذرة في هيكل الاقتصاد الدولي. في بُنى قوى النظام العالمي غير المتناسبة بشكل كبير، تجد البلدان الغنية بالموارد الانتقال من صادرات السلع الأساسية والتحكّم بالأنشطة ذات القيمة المضافة أمرا صعبا بشكل متزايد (Rodrik 2002, Kaplinsky 2000). تنويع الصناعات الكثيفة المهارات والتكنولوجيا تقوّضه القوانين الموجودة لحقوق الملكية واتفاقيات التجارة ممّا يضيق الحيز المتاح للسياسات الصناعية الاستراتيجية (Kaplinsky 2013, Shadlen 2006). مع ذلك، تحليل هذه العقبات التي تعيق تنويع الصادرات هو خارج نطاق هذه الورقة.

## ديناميكية التوافق السياسي في الجزائر

أشهر انخفاض الناتج الصناعي وانهار الاستثمار بنسبة 200% (Lowi 2004). كانت الطبقة الرأسمالية المحلية صغيرة وتمثل أقل من 1% من السكان (Kielstra 1978). تم اكتشاف احتياطات كبيرة من النفط في حاسي مسعود في الجنوب الجزائري سنة 1956، وبنهاية الستينات، أصبح النفط أكبر مصدر للدخل للدولة (Bennoune 1988).

بالرغم من أن وجود كميات كبيرة للنفط في بلد فقير مستقل حديثاً يوفر شروطاً تقليدية لسيناريو لعنة الموارد، إلا أن الجزائر نجحت في مواجهة لعنة في العقود الأولى التي تلت الاستقلال. مجهودات ضخمة تم بذلها لتسريع وتيرة التصنيع، تعليم السكان وتجسيد مشاريع بنى تحتية كبيرة، تم تمويلها كلها من عائدات النفط واستكمالها عن طريق الأموال المقترضة (Benissad 2004). مع منتصف السبعينات، حقق البلد معدل نمو بلغ 8.5%، نسبة النمو الأعلى ضمن كل البلدان المصدرة للنفط المتأخرة في التنمية (Lowi 2004). في 1978 بلغت القيمة المضافة للتصنيع 20% من الناتج الإجمالي المحلي بينما نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة ارتفعت من 12% إلى حوالي 50% سنة 1987 (World Bank 2017).

أظهرت السياسات الاقتصادية والاجتماعية للجزائر التزاماً بالتنمية من خلال العدالة الاجتماعية (El Kenz 1989). ضمن العالم النامي، اعتبرت الجزائر نموذجاً للدولة الثورية ما بعد الاستعمار وطلبة للعالم الثالث (Malley 1996). حظي البلد بإشادة كأحد أنجح التجارب في التنمية الاقتصادية وأحد أكبر مصدري النفط استقراراً (Entelis 1986, Dillman 2000).

تحويل الانتباه من التفسيرات البنيوية إلى العمليات السياسية لتشكيل الائتلاف والدوافع الأيديولوجية يمكن أن يفسر هذا النجاح. أفضل وصف لطبيعة التوافق السياسي في الجزائر خلال العقدين

يبحث هذا الفصل في كيف أدى التوافق السياسي في الجزائر والإيديولوجيات المهيمنة إلى تشكيل طريقة إدارة ريع النفط وجهود التصنيع خلال الحقبة الاشتراكية وحقبة تحرير السوق. كما يناقش بأن الجزائر انتقلت من ائتلاف إنمائي محتمل تحت قيادة جبهة التحرير الوطني في عهد بومدين حتى منتصف الثمانينات التي أصبح بعدها شبيهاً بشكل متزايد بالنمط المهيمن الضعيف للتوافق السياسي مع قدرة والتزام أيديولوجي متضائل لاستعمال موارد النفط في التحول الهيكلي والتنوع. بدلا من ذلك، تميزت هذه الحقبة بأعراض ملحوظة للسياسة الريعانية، معتمدة بشكل كبير على تغذية شبكات المحاباة لضمان البقاء السياسي.

بينما في الفترة الأولى تم القيام بجهود كبيرة لتنوع القدرة الإنتاجية للاقتصاد، منع التفاعل بين التوافق السياسي والإيديولوجيات المهيمنة التحول نحو نموذج تصنيع قائم على التصدير. في الحقبة الثانية، تركز كل من الإنتاج المحلي والصادرات في المحروقات. جانب حاسم للتسوية السياسية للجزائر، وراء الفشل في تحقيق تنوع الصادرات في كلا الفترتين مرتبط بالعلاقة الغامضة بين الدولة ومجال الأعمال. قلنا هنا بأن هذه العلاقة المعقدة أصبحت أكثر ضعفاً بسبب الإصلاحات السيئة المتعاقبة لتحرير السوق التي قادها صندوق النقد الدولي في التسعينات كونها خلقت لوبيات استيراد قوية أعاقت نشوء قطاع تصنيع منتج.

### الائتلاف السياسي والإيديولوجيا في مواجهة اللعنة (1962-1988)

مع استقلال الجزائر من الاحتلال الفرنسي سنة 1962، غادر 90% من الأوروبيين الذين شكلوا غالبية رأس المال الخاص والخبرة التقنية والإدارية للبلد (Stora 2004). في غضون

شكل رقم 3

تطور التوافق السياسي في الجزائر المعاصرة

الملامح العريضة للمؤسسات والنمو	خصائص التوافق السياسي
تحديد أولويات بناء الدولة، ريع الهيدروكربون استعمل في مجال الصناعة الذي قادته الدول، معدلات نمو عالية، نموذج نمو غير مستدام.	ائتلاف حزبي مهيمن/ رجال مال خواص ضعيفون سياسياً : 1962-1988.
إصلاحات مؤسسية محدودة وتحول هيكلي. تركيز الصادرات على المحروقات. دعم سياسي ضعيف للنمو الرأسمالي واسع النطاق، رأسمالية المحسوبة.	ائتلاف حزبي مهيمن ضعيف مع قدرة ضعيفة لأصحاب رؤوس الأموال المحليين/ نفوذ سياسي كبير : 1988-2017.

رغم أن إيرادات النفط شكّلت قاعدة مالية مريحة للدولة، كانت القيادة مقتنعة بضرورة ترقية القدرات التصنيعية وتنويع الاقتصاد بعيدا عن إنتاج السلع الأساسية. باستثمار إيرادات النفط بشكل مدروس في قطاع التصنيع، نجحت القيادة في موازنة العواقب الوخيمة لـ "لمرض الهولندي"، أي تدهور قطاع الصناعة (Lowi 2011). عكست إدارة الائتلاف الحاكم لإيرادات النفط خلال هذه الفترة تنبؤات نظرية التوافق السياسي كونها استعملت بشكل أساسي في رؤية بعيدة المدى لتحقيق التنمية الوطنية. تم تأميم المحروقات عام 1971 وإيرادات النفط التي تمر عبر شركة المحروقات التابعة للدولة "سوناطراك" تم استثمارها في قطاعات مختلفة (Benhassine 1984).

على غرار بلدان نامية أخرى في ذلك الوقت، اعتمدت السياسة الصناعية للجزائر على استراتيجية التصنيع القائم على إنتاج بدائل الواردات وركزت على تحسين النمو غير المتوازن، مفضلة الصناعة على الزراعة والاستثمار على الاستهلاك (Bennoune 1988, Tlemcani/Hansen 1986). متأثرة بأفكار ألبرت هيرشمان، كانت استراتيجية الجزائر في التصنيع قائمة على نموذج "تصنيع الصناعات". كان يعني ذلك الاستثمار على أوسع نطاق، الأنشطة المطلوبة لرأس المال مثل الآلات الثقيلة، الهيدروكربونات والكيمائيات التي كان من الممكن أن تخلق روابط أمامية وخلفية مهمة وتقود النمو الاقتصادي (Entelis 1986).

في مسعاه لمواجهة العراقيل الهيكلية، اعتمد الائتلاف الحاكم على إيديولوجيته الثورية والوطنية والقائمة على المساواة لحشد المجتمع حول مشروع بناء "الجزائر الجديدة"، جزائر متحررة من شبح الفقر والإمبريالية والتبعية (37: Entelis/Nayor 1992). بخلاف ما تنبأ به إطار الدولة الربعية، استعملت إيرادات النفط في استثمارات واسعة النطاق في رأس المال البشري. طبقت القيادة سياسات اجتماعية شاملة كالتعليم والرعاية الصحية المجانية للجميع، الغذاء المدعم والنقل العمومي (435: Byrne 2009, 93: Lowi 2004).

بالرغم من أن الاقتصاد الجزائري نما بشكل هائل خلال السنوات الأولى للاستقلال وتمكن من تنويع إنتاجه الاقتصادي، مع نهاية 1970، أصبح جليا وواضحا أن التصنيع المتسارع

الأول بعد الاستقلال هو التوافق السياسي المهيمن. مثلما ناقش ويتفيلد وآخرون (Whitfield et al. 2015)، التوافقات السياسية المهيمنة تميل إلى الظهور بعد الثورات الاجتماعية أو الاضطرابات الكبرى في النظام الاجتماعي، أين تملك فئة نخبوية واحدة شرعية كبيرة. مثلت الثورة الجزائرية (1954 - 1962) بلا شك ثورة اجتماعية كبرى أدت إلى تغييرات قاعدية في توزيع السلطة وهيكل الملكية (Stora 2004). الدور الحاسم الذي لعبته جبهة التحرير الوطني في عملية تفكيك الاستعمار وتركز السلطة في يدها خلال السنوات الأخيرة للحقبة الاستعمارية كانت العوامل الأساسية لقيام نظام الحزب الواحد الذي قاده حزب جبهة التحرير الوطني ما بعد الاستعمار (Roberts 2003). لم يواجه حزب جبهة التحرير الوطني تهديدات كبيرة على المستوى الأفقي بينما استمتع بشرعية شعبية كبيرة بسبب انتصاره في حرب التحرير.

بعدها أصبح بن بلة أول رئيس للجمهورية سنة 1962، تبنى النظام الاشتراكي كون هذا النموذج الاقتصادي يُعتبر الطريقة الوحيدة لـ "محرية التخلف المتراكم خلال المائة والثلاثين عاما من الهيمنة الاستعمارية" (Stora 2004). مستغلا التغيرات الداخلية المتصاعدة حول تقديس شخص بن بلة، قام هواري بومدين بخلع الأخير عن طريق انقلاب عسكري غير دموي عام 1965 (McDougall 2006). قام وزير الدفاع بومدين الذي انضم لجبهة التحرير الوطني عام 1954 بتطهير الحزب والجيش من أنصار بن بلة ونفي أو إعدام القادة الذين شكلوا خطرا على سلطته (نفس المصدر). أصبح الفصيل الذي يعرف بجناح وحدة، تجمّع من الضباط العسكريين والسياسيين الموفدين إلى المغرب خلال حرب التحرير، أصبح الفصيل المهيمن الجديد في حزب الدولة والقوات المسلحة (Yefsa 1992). تركز السلطة في يد ائتلاف جبهة التحرير الوطني والعسكر في سياق اجتماعي قليل الاحتقان كان يعني أن الائتلاف الحاكم لم تعترضه عقبات كثيرة في مواجهته لتحديات الإصلاحات الاقتصادية البعيدة المدى.

كان للحكومة في عهد بومدين أفكار واضحة وطموحة حول تحويل بنية الاقتصاد. مع بلعيد عبد السلام، وزير الصناعة والطاقة المعروف (1977-1965)، انخرطت النخبة الحاكمة في ثلاثة مشاريع رئيسية: إنشاء اقتصاد مخطط مركزيا، تأميم رؤوس الأموال الأجنبية والتنمية السريعة للقاعدة الصناعية للبلد (Bennoune/El Kenz 1990).

شكل رقم 4  
الارتفاع في إنتاجية بعض المنتجات الصناعية الجزائرية (1967-1981)

المنتجات	الوحدة	1967	1981
الحديد	مليون طن	2.6	3.6
الاسمنت	مليون طن	0.7	4.5
الجزارات	وحدات	--	4379
المحركات	وحدات	--	7057
الطائرات	مليار طن	--	59.3
الثلاجات	ألف طن	--	88.9
التلفزيونات	ألف طن	--	145.5

المصدر : (Bennoune 2002 : 142)

بعد الاستقلال، كانت الصّفقة بين الحكومة وما كان يُفترض أن تصبح طبقة رأسماليّة، ضمنيّة لكنها واضحة، يتم منح المجاهدين السّابقين قروضا امتياز من الدولة لإنشاء مشاريعهم الخاصّة مقابل التزامهم بالبقاء خارج المجال السّياسي (81 : Lowi 2010). أكثر هؤلاء الرأسماليّين شهرة هو عبد الحفيظ بوصوف الذي كان قائد الولاية الخامسة (وهران) خلال حرب التحرير. تمتع بوصوف بقرض مدعم لإنشاء شركة وسيطة للأسلحة وقطع المعدّات (203 : Abdedaim 2012). لذلك، رغم أنّ المشاريع الخاصّة كان مسموحا بها خلال الحقبة الاشتراكيّة، بقي التراكم الأوّلي في المجال السّياسي بحيث يمكن للنخب الحاكمة السيطرة عليه وتم توجيهه إلى الرّيائن الرّئيسيّين. ليفل (1983 Iliffe) وصف هذا الشكل من الرأسماليّة بـ "الرأسماليّة الطفيليّة" حيث أنّ النخب الحاكمة لم تقيّد الشركات التابعة للدولة من التّكديس ولكنها أيضا سمحت للفئات الوفيّة لها سياسيا بإنشاء مشاريعها الخاصّة.

بالرغم من ذلك، لم يشكّل هؤلاء المجاهدون المتحوّلون إلى رجال أعمال طبقة رأسماليّة متماسكة بمهارات لتنظيم المشاريع. مع قدراتهم التكنولوجيّة الضعيفة، انخرط رجال الأعمال هؤلاء في أنشطة ذات قيمة مضافة منخفضة في العقارات والبناء والتجارة (130 : Dillman 2000).

التقارب الكبير بين الطبقة الرأسماليّة الناشئة والدولة كان يعني أنّ بيروقراطيّة الدولة لم تكن راغبة وغير قادرة على فرض إكراهات على الشركات من أجل تعلم الإنتاجيّة وكى تصبح قادرة على التنافس في الأسواق الدوليّة (46 : Hadjseyed 1986). بالتأكيد، الافتقار إلى ما وصفه إيفانس (1997 Evans) بالاستقلال الذاتي الرّاسخ، قدرة البيروقراطيّة على أن تكون مستقلة عن ضغوطات الأعمال التجاريّة لكنها تبقى في اتصال مع الصّناعة لفهم حاجياتها، كانت تعني أنّ الشركات الخاصّة استغلت ريع الدولة لغايات غير منتجة أو للحفاظ ببساطة على مستوى إنتاجيّتها

في البلد نتجت عنه أوجه قصور كثيرة وعجز كبير في الميزانيّة (15 : Entelis/Naylor 1992). الأسباب خلف فشل نموذج التنمية لجزائر ما بعد الاستقلال تثير مناقشات حادّة، من جهة، يرى بعض المؤلّفين بأنّ الصّدمة الارتدادية التي انهارت بسببها أسعار البترول سنة 1986 والتّحدّيات السّياسيّة الداخليّة، خصوصا وفاة يومدين سنة 1978، هي جذور عدم استدامة نموذج التنمية الجزائريّ. يعتقد هؤلاء المؤلّفون أنّ الشاذلي، خليفة يومدين، قلص الاستثمار في الصّناعات الثقيلة قبل أن يصل هذا القطاع إلى مرحلة النّضج، مانعا البلد من جني ثمار النموّ البعيدة المدى لهذه الصّناعات (1991 Abdesselam, 1990 Benneoune/El-Kenz). من جهة أخرى، تعتبر التّحليلات المبنية على اعتبارات كلاسيكيّة جديدة أنّ النموذج لم يكن مستداما بسبب اختلال التّوازن الهيكلّي الذي تسبّب فيه تدخل الدولة في الاقتصاد وانحرافات الأسعار التي شجعت البحث عن الرّيع والمحسوبيّة (1996 Hadjseyed, 1993 Benachenou, 1994 Goumeziane).

مع ذلك، تحمل المحسوبيّة في حدّ ذاتها قيمة تفسيرية صغيرة كون التّحوّل الاقتصادي حدث دائما ضمن سياق سياسة المحسوبيّة (2005 Khan). يهمل المنظور المشروح سابقا أيضا الأهميّة الحاسمة للقطاع الخاصّ الحيويّ في دعم التّحوّل الهيكلّي. ما يحدّد التّرقية الصّناعيّة طويلة المدى هي الطريقة التي تشكّل بها التّوافق السّياسي الأفاق لتنوع الصّادرات وتحفز الشركات على التّعلم من أجل الإنتاجيّة والمنافسة في الأسواق العالميّة (2005 Khan). ما تبقى من هذا الفصل يجادل بأنّ فشل مرحلة التّصنيع لاستبدال الواردات (ISI)، سببها عدم قدرة البلد على تعزيز نشوء قطاع خاصّ تنافسيّ يمكنه أن ينافس في الأسواق الدوليّة وينوّع صادرات البلد. هذا الفشل يرجع في الأساس إلى عوامل سياسيّة وفكريّة، بشكل رئيسي، غياب الحافز لدى المسؤولين للمساعدة في نشوء غريم سياسيّ محتمل وسيطرة الأفكار الوطنيّة المتشدّدة ممّا منع ربط علاقة بين مجال الأعمال ورأس المال الأجنبيّ.

شكل رقم 5  
تكوين إجماليّ الأصول الثابتة في القطاعات العموميّة والخاصّة (1970-1977) (بالمليار دينار)

السنة	القطاع العام	القطاع الخاص	الاستثمار الخاص كنسبة مئوية من الإجماليّ
1970	6.1	1.5	19.9
1971	7.2	1.3	16.2
1973	9.1	0.4	4.6
1974	11.8	1.5	11.3
1975	16.0	1.8	9.9
1976	25.3	2.0	7.3
1977	31.8	2.2	6.3

المصدر : (1985 : 67) Amirouche

## سياسة الريع وتركيز الصادرات (1988-2017)

يجادل هذا الفصل بأن المستويات المتدنية بشكل كبير في تنوع الصادرات والتطور الاقتصادي خلال هذه الفترة هي نتيجة التفاعل بين إصلاحات التكيف الهيكلي والتوافق السياسي القائم والايديولوجيات المهيمنة. التتابع السيء لحزمة الإصلاحات قاد إلى ظهور لوبي استيراد قوي سعى بنشاط إلى منع تطوير قطاع تصنيع خاص منافس وتقويض فرص نجاح مسعى تنوع الصادرات.

كان حزب جبهة التحرير الوطني في عهد الرئيس الشاذلي عرضة بشكل متزايد للاحتجاجات الاجتماعية. أدى الهبوط الحاد في أسعار النفط عام 1986م، إلى انخفاض إيرادات الجزائر الخارجية بـ55 بالمائة في سنة واحدة (Aissaoui 2001). عجل ذلك بأزمة سوسيواقتصادية حادة تميزت بنسب عالية في البطالة، الارتفاع الهائل في معدلات التضخم والنقص الكبير في السلع الضرورية. في أكتوبر 1988م، مزقت الاحتجاجات الحاشدة ضد الحكومة البلد، منبهة نظام الحزب الواحد، فرضت اعتماد أول إصلاحات ديمقراطية في العالم العربي وتبني إصلاحات السوق (Entelis 2011, Cavatorta 2009).

برز الإسلام السياسي كتحدي خطير لبقاء ائتلاف الأفلان/العسكر في السلطة (Roberts 2003). مع معارضة يسارية سحقها نظام الشاذلي، ظهرت الجبهة الإسلامية للإنقاذ (FIS)، القوة السياسية الوحيدة الجادة التي استطاعت توجيه الغضب الشعبي. كانت فكرة "الرجوع إلى الإسلام" كحل للأزمة الجزائرية منتشرة بكثرة بين الشرائح المحرومة من السكان التي تعرضت لإفقر متسارع في مجتمع يعاني من درجات متزايدة من اللامساواة.

فازت الجبهة الإسلامية للإنقاذ في أول انتخابات تشريعية تعددية أقيمت في البلد في ديسمبر 1991م. شعر الجيش بتهديد لاحتكاره للسلطة، مدعوما بضباط سامين في الأفلان، تدخل وأعلن عن بطلان نتائج الانتخابات (Roberts 2003, Ciment 1997). في ربيع 1992م، دخلت الجزائر عشيرة من الحرب الأهلية الدموية خاض فيها الجيش والجماعات الإسلامية حربا دون هوادة (Willis 1996). على المستوى العمودي كانت السلطة مشتتة في نزاع بين الجنرالات وأعضاء الأفلان والبيروقراطيين حول توزيع الريع. لم يكن هناك أي جناح قادر على السيطرة وحده على النظام، بسبب ذلك تضاءلت القدرة على تصميم استراتيجيات حازمة طويلة المدى وتوجيه موارد الدولة نحو هذه الاستراتيجيات.

عام 1998م، تم انتخاب عبد العزيز بوتفليقة بعد انسحاب كل المترشحين من السباق بحجة أن الانتخابات مزورة من طرف العسكر (Mortimer 2006). بينما نجح الجيش والأفلان أخيرا في القضاء على التمرد الإسلامي مع بداية الألفينات، مستعدين قبضتهما على السلطة، خرج التوافق السياسي متعضعا من هذه العشيرة.

الأولي دون محاولة تحسينه. مع نهاية الستينات كان القطاع الخاص بشكل أساسي جزء من الدولة، رغم أنه لم يحظ باعتراف كبير (Dillman 2000 : 18).

خارج نطاق زبائنها ومجموعاتها المالية، كانت النخبة الحاكمة خلال الحقبة الاشتراكية معادية لظهور بورجوازية قوية ومستقلة قد تشكل خطرا على بقائها السياسي (Lowi 2010). الإعلان عن الإصلاح الزراعي أواخر 1971م كان أول توسيع لنطاق الملكية العامة على حساب الملكية الخاصة، حيث دشنت سلسلة من الإجراءات والتدابير التي كانت تعتبر غير مواتية لتطوير طبقة رأسمالية محلية مستقلة (Roberts 2003). الميثاق الوطني لعام 1976م، نصت المادة 16 منه على أن القطاع الخاص المحلي غير الاستغلالي يمكنه فقط أن يكمل الدور الذي تلعبه الدولة في دفع عجلة التنمية (الدستور الجزائري، 1976).

كان التوافق السياسي ممولا بشكل أساسي من إيرادات النفط، مما أعطى الائتلاف الحاكم الوسيلة المالية لدعم موقفها الإيديولوجي الاشتراكي وتهميش القطاع الخاص. لم يكن لائتلاف الأفلان/العسكر أي حافز لترقية قطاع خاص محلي قوي كون قطاع المحروقات الذي تسيطر عليه الدولة شكل أساس الدخل الوطني (Hadjseyed 1986 : 48).

بالإضافة إلى ذلك، سبب مهم لانعدام محاولات القيادة لإعادة توجيه التجربة الصناعية نحو الأسواق الدولية يكمن في انعدام الثقة الكبير في النظام العالمي. التجربة الاستعمارية القاسية والحرب الضارية من أجل الاستقلال كوّنت بشكل خاص حسا بالوطنية والسيادة لدى النخبة الحاكمة (Bennoune 2002). بالنسبة للكثير من أعضاء حزب جبهة التحرير الوطني، الاستقلال الحقيقي لا يمكن تحقيقه إلا باستقلال اقتصادي عن العالم الخارجي. ساهم ذلك في تشكيل سياسات صناعية منغلقة استهدفت تنوع الإنتاج المحلي لكن بلا أي طموح إلى تصدير السلع المصنعة. النتيجة كانت التركيز الفريد من نوعه على المؤسسات المملوكة للدولة (SOEs)، التي كانت غالبا غير مستغلة بالشكل الكافي أو تنتج أكثر مما يمكن للسوق المحلي استيعابه (Benachenou 1993).

بعيدا عن التفسيرات الاختزالية، كانت العقبان السياسية والفكرية التي عرقلت ظهور طبقة رأسمالية مقاولاتية متماسكة السبب في فشل مرحلة التصنيع لاستبدال الواردات (ISI phase). يضاف إلى ذلك تدهور معدلات القروض للدول النامية في الثمانينات، هذا ما عجل ما كان دون شك لاحقا سريعا بالركب الصناعي.

الطبيعة السياسية لإصلاحات السوق التي دعمتها المؤسسات المالية الدولية في الحقبة التالية لم تتصدى لعراقيل إنشاء قطاع خاص منتج (Dillman 2000). بدلا من ذلك، عن طريق تجاهل توزيع السلطات في البلد، أدت صفقات تحرير التجارة -المفترض مبدئيا أن تساعد الجزائر على تنوع صادراتها- إلى انهيار قطاع الصناعة وإلى مستويات غير مسبوقة في تركيز الصادرات.

ما الذي يفسر المستوى الكبير اللافت للنظر في تركيز الصادرات في الجزائر؟ تفكك السلطة محلياً والافتقار إلى الأسواق الأيديولوجية يوفر فقط تفسيراً جزئياً. ما بقي من هذا الفصل يجادل بأن تجاهل حزمة إصلاحات المؤسسات المالية الدولية لديناميات السلطة نتج عنه تنفيذها الانتقائي من طرف الائتلاف الحاكم، بحيث تم اعتماد إصلاحات تحرير التجارة التي قللت من حماية الصناعات المحلية وأعدت توجيه البلد نحو ميزته النسبية في استخراج الموارد، بينما تم الاستغناء عن الإصلاحات التي كانت تهدف إلى تشجيع نشوء قطاع خاص منتج. هذا الاعتماد الانتقائي للإصلاحات الذي كان نتيجة للتفاعل بين العوامل السياسية والفكرية وبرامج التكيف الهيكلي مهم جداً في فهم المستويات الكبيرة الحالية لتركيز الصناعات.

أظهرت النخبة السياسية خلال هذه الفترة توجهها أيديولوجياً مشوشاً بعض الشيء، جمع بين سمات وخصائص الاقتصاد الوطني والليبرالية الجديدة (Hill 2009). اعتماداً على ما إذا كان الاقتصاد في حالة ازدهار أو في حالة إفلاس، تبنت النخبة الحاكمة إما موقفاً وطنياً وحمائياً أو اختارت مسار التفتيش والليبرالية (Werenfels 2007). نقص الأسواق الأيديولوجية مع إضعاف التوافق السياسي أدى إلى إدارة لربيع النفط تميزت بممارسات المحسوبية قصيرة المدى غابتها الحفاظ على النظام القائم.

انتشار الإيديولوجيات الليبرالية الجديدة كان يعني أنّ التحوّل الهيكلي تم شطبه من جدول الأعمال تاركا المجال للمخاوف بشأن تحسين الكفاءة في توزيع الموارد. لم تعد إيرادات النفط مصدراً للدخل للصناعات الواسعة النطاق والتنوع مثلما كانت عليه خلال عهد بومدين (Hidouci 1995). إدارة إيرادات النفط التي تميزت بالمحسوبية والمحاباة من أجل البقاء في الحكم تتجلى بوضوح في المبالغ المالية الطائلة التي تم تبديدها في إعادة انتخاب بوتفليقة سنة 2004م. مع عائدات نفط كبيرة في 2003م واحتياط عمالات أجنبية مزدهر بأكثر من 30 مليار دولار، طاف الرئيس بوتفليقة كل البلد من أجل إعادة انتخابه، منفقاً ما يعادل من 50 إلى 60 مليون دولار في كل ولاية يزورها (Werenfels 2007). هذا الانفاق المتميز بالمحسوبية لعب بلا شك دوراً هاماً في فوزه بالانتخابات. شهدت حقبة ما بعد الـ 2000م ارتفاعاً دراماتيكياً في فضائح الفساد، أهمها تتعلق بالشركة الوطنية للبترول "سوناطراك" في 2010م.

الارتفاع الحاد في أسعار النفط في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين سمح للائتلاف الحاكم المتفكك بصورة متزايدة بالنجاة من الربيع العربي كونه أعطى النظام الوسيلة الكافية لشراء الإزعان السياسي (Achy 2013). عند اندلاع الاحتجاجات العنيفة للشباب المحرومين في جانفي 2011م، ردّ النظام بسرعة من خلال زيادة الدعم الحكومي للسلع الأساسية وتقديم وعود بإنجاز أكبر لمشاريع الإسكان الاجتماعي (Volpi 2013). في نفس الوقت، رفع الائتلاف الحاكم من قدراته القمعية بإنفاق عسكري قفز من 3.5 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي إلى 6.3 بالمائة في 2015م (بيانات البنك العالمي، 2017م).

شكلت هذه الفورة في الإنفاق خياراً ميسراً قصير المدى للنظام من أجل شراء مخرج له من الأزمة بدلا من الذهاب نحو حل الترقية الاقتصادية المحفوف بالمخاطر. نسبة الاستثمار في الصناعة انخفضت من 59% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1980م إلى أقل من 4 بالمائة سنة 1997م (Dillman 2000). خلال هذه الفترة، شهد البلد تدهوراً دراماتيكياً في قدراته الصناعية وفي النوعية، حيث انخفضت نسبة التصنيع إلى أقل من 5% من الناتج المحلي الإجمالي في 2015م كما بلغت صادرات المحروقات 94% (بيانات البنك العالمي، 2017م).



## إصلاحات تحرير السوق

الأساسية (27 : Ighlahriz/Boukella 1998). في عام 1997م، بلغ عدد المتعهدين الخواص حوالي 24.000 (نفس المصدر). رغم أن أي رجل أعمال بإمكانه الاستيراد، إلا أن عقبات إدارية تم وضعها في طريق من هم خارج زمرة الائتلاف الحاكم (15 : Werenfels 2002).

خلال هذه الفترة، أصبح بعض الضباط العسكريين فاعلين خواص، يستوردون السلع عن طريق شركاتهم الخاصة، يأخذون عمولات على الاستيراد أو يسهلون الحصول على عقود استيراد لأفراد العائلة والدوائر المقربة (95 : Dillman 2000). أصبح مديرو القطاع العام الناقدون سابقا مستوردين خواصا مع استفادة خاصة من الامتيازات التي تمنحها الدولة (18 : Werenfels 2002).

جاء مستوردو النخبة لاحتكار استيراد السلع الأساسية كالأغذية والملابس والأدوية، واضعين عراقيل بيروقراطية أمام منافسيهم من المستوردين والأهم من ذلك أمام المصنعين الخواص (3 : Boucekkine/Bouklia-Hassane 2011).

منطق الليبرالية الجديدة في تحرير السوق ينص على أن إلغاء الاحتكار والسلطة التقديرية للدولة يحد من وصولها إلى الربح وبالتالي يضعف شبكتها القائمة على المحسوبية. الغاية من ذلك تقليص جاذبية الدولة للنخب المحلية وإرغامها على التحول إلى أنشطة أكثر إنتاجية (1974 : Krueger). مع ذلك، في الواقع، التعاقب السيء للإصلاحات الذي لم يأخذ بعين الاعتبار توزيع السلطات على مجموعات النخب المختلفة نتجت عنه نتائج مختلفة. في الواقع، تحرير التجارة في الجزائر لم يعالج مشكلة الاحتكار في الاستيراد. بل بالكاد حول الاحتكار من الشركات الصناعية المملوكة للدولة إلى تكتلات احتكارية من المستوردين الخواص مرتبطة بالنخب السياسية.

لوبي الاستيراد القوي كان أكثر المتضررين من التنوع والترقية الاقتصادية بما أن تقوية قطاع تصنيع خاص حيوي يمكن أن يقلل قدرته النسبية ويهدد وصوله إلى الربح. لذلك، إضافة إلى العراقيل السياسية والأيدولوجية الموجودة لتطوير قطاع خاص مستقل ومنتهج، قام لوبي الاستيراد برفع التكاليف الانتقالية من أجل الإصلاحات الداعمة للأعمال التجارية.

### غياب السياسات الداعمة للأعمال

عندما وقعت الحكومة على اتفاق احتياطي مع صندوق النقد الدولي سنة 1994م، تعهدت بالمضي قدما في خصخصة الشركات غير الفعالة المملوكة للدولة وتحفيز القطاع الخاص على الترقية والتصدير (3 : Werenfels 2002). مع ذلك، الإصلاحات

بدأت الإصلاحات الاقتصادية المستهله بمبادرة وطنية نهاية الثمانينات بقيادة حكومة مولود حمروش، لكن تم التخلي عن هذه الإصلاحات في بداية التسعينات بسبب نقص الدعم السياسي من جماعات النخبة (1999 : Tlemcani). رغم ذلك، أسعار النفط المتدنية سنة 1994م، والحرب الأهلية قادت البلد إلى وضع اقتصادي مريعة بدين خارجي بلغ 25 مليار دولار وإجمالي خدمة ديون مثلت 70 بالمائة من عائدات العملة الأجنبية من صادرات الجزائر الإجمالية (2001 : Aissaoui). لم تترك هذه الوضعية للبلد إلا بديلا واحدا هو الشروع في برنامج تكييف هيكلي.

استلزمت الإصلاحات الليبرالية بشكل رسمي إعادة توجيه السياسة الصناعية نحو تدليل العقبات التجارية، تشجيع التصنيع عن طريق القطاع الخاص المحلي من خلال الخصخصة، ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر وتبني إصلاحات الحكم الرشيد (2010 : Lowi). رغم أن هذه الإصلاحات لم تنص على العراقيل السياسية والفكرية الموجودة التي تعيق ظهور قطاع خاص محلي ديناميكي، لكنها عرقلته أكثر بإتاحة المجال لظهور لوبي استيراد قوي قوض مساعي تنويع الصادرات.

### ظهور لوبي الإستيراد

استلزم عن تحرير التجارة تخفيض كبير في المعدل الفعلي للحماية الموفرة للسلع المصنعة محليا. كان من الصعب على الشركات الصناعية منافسة المجموعات القائمة عالميا، وأغلبها انهارت في غضون أشهر فقط من تحرير السوق (63 : Sorsa 1999). في الجهة المقابلة، أغلب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تلقته الجزائر كان يتركز في قطاع المحروقات (1124 : Fattouh/Darchouche 2013). نتيجة لذلك، تقلص قطاع التصنيع بشكل كبير، تم تقويض الجهود التي تم بذلها لتنويع البنية الصناعية للبلد خلال الحقبة الاشتراكية.

تم تسهيل ضوابط الاستيراد عام 1994م للسماح باستيراد البضائع الاستهلاكية من طرف الشركات باستعمال حسابات العملة الصعبة (94 : Dillman 2000). لكن التعاقب السيء لبرامج التكييف الهيكلي يعني أن تحرير التجارة تم قبل تحرير القطاع المالي.

من خلال الابتداء بتحرير التجارة مثلما طلب صندوق النقد الدولي، بينما تم ترك قطاعي البنوك والقروض خاضعين للرقابة المشددة، كان الائتلاف الحاكم قادرا على منح تراخيص الاستيراد لأفراد من الجيش، الأفلان والدوائر البيروقراطية (21 : Werenfels 2002). يُقدّر أنه في 1995م، حوالي 702 من متعهدي القطاع الخاص مع حوالي 158 شركة عمومية استوردوا 3.9 مليار دولار من السلع

الوصول إلى إيرادات النفط، حتى بالتهديد باستعمال العنف (Dillman 2000 , Werenfels 2002). ضف إلى ذلك، تعطيل لوبي الاستيراد لكل مبادرات خفض قيمة الدينار بما أن العملة الوطنية المرتفعة القيمة تجعل الاستيراد مربحا أكثر. أضرب هذا بشكل كبير بالاستيراد في قطاع السلع القابلة للتداول وجعل من البلد أكبر ضحية لأعراض المرض الهولندي (Lowi 2007).

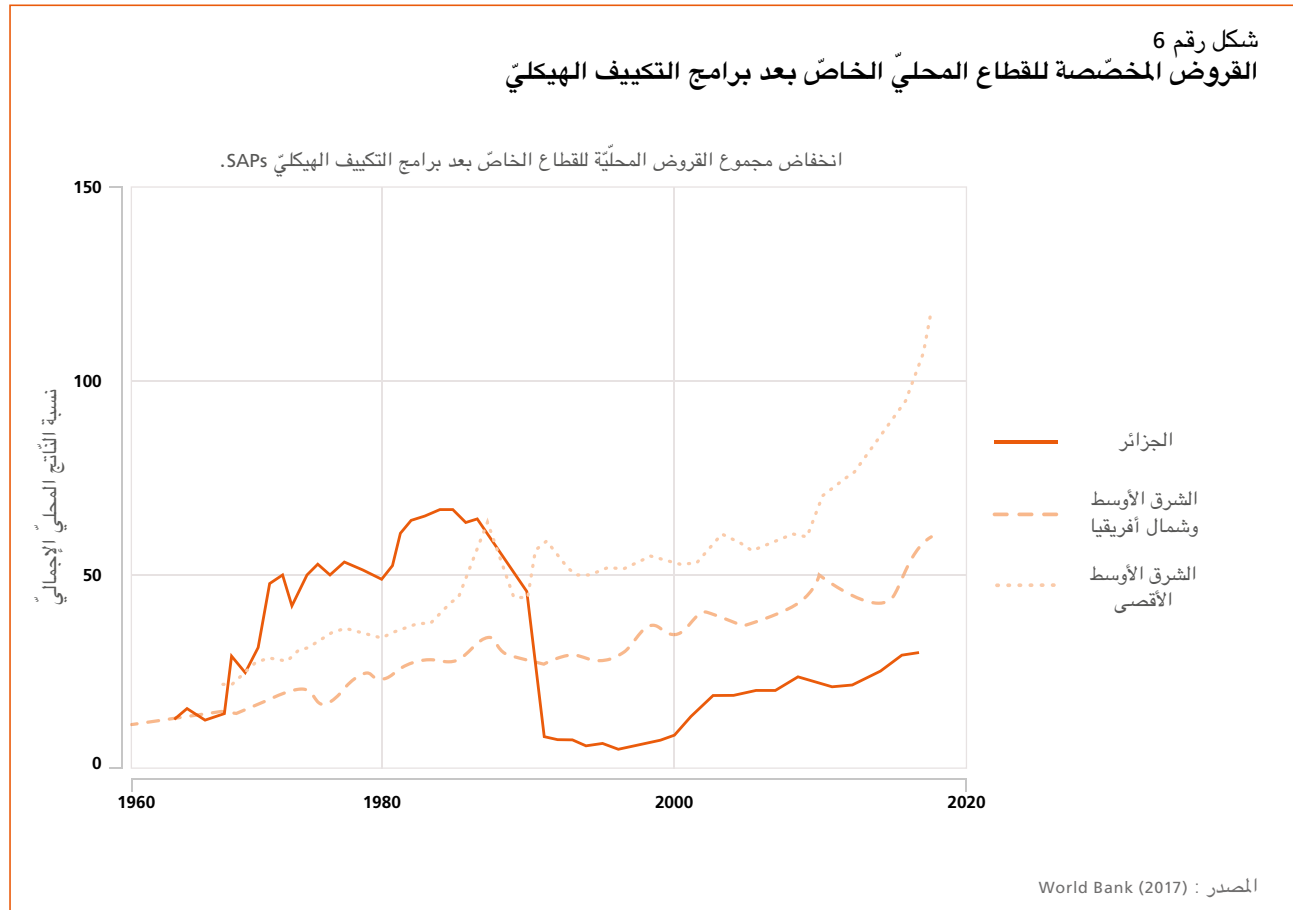
لنكون أكثر وضوحا، لوبي الاستيراد ليس بأي حال من الأحوال العقبة الوحيدة أمام نمو طبقة رأسمالية منتجة في الجزائر. الأسس الأيديولوجية الوطنية القوية التي ميزت فترة ما بعد الاستقلال بقيت إلى غاية الحقبة الليبرالية ومعها انعدام الثقة الكبير في رأس المال الخاص. لازالت تستعمل هذه الإيديولوجيا براغماتياً لعرقلة تطوير القطاع الخاص بالرغم من فقدانها الكثير من جاذبيتها (Bouazza et al. 2015). علاوة على ذلك، المستويات العالية لإيرادات النفط إلى غاية سنة 2014م، سمحت للنخبة السياسية بتقييد الأعمال التجارية التي ظهرت خارج دائرتها. مع ذلك، تفاعل سياسات برامج التكيف الهيكلي مع الخصوصيات السياسية والأيديولوجية للبلاد أدى إلى خلق لوبي استيراد قوي جعل التكاليف الانتقالية لتبني إصلاحات التنوع عالية جداً. بقي القطاع الخاص عالقا في قيمة مضافة منخفضة، نشاطات الكسب السريع ركزت على التجارة والإسكان، ولم يتمكن من الخضوع إلى تحول هيكلي مبني على وفورات الحجم والتحديث التكنولوجي.

المحفزة على التحول الهيكلي ضمن الصناعة الخاصة تمت عرقلتها (Bouazza et al. 2015)، أغلب العراقيل والحواجز أمام تطوير القطاع الخاص كانت لا تزال موجودة. من الأهمية الإشارة هنا إلى أن مجال الأعمال الخاص عانى من نقص كبير في الحصول على القروض، ومشاكل في الحصول على الأراضي والعراقيل البيروقراطية (نفس المصدر).

إضافة إلى ذلك، توقفت الشركات الصناعية غير المنتجة المملوكة للدولة التي كان من المفترض أن تجعل الإنتاج المحلي أكثر تنافسية. لم تكن لوبي الاستيراد النافذ أي مصلحة في دعم الإصلاحات التي قد تحسن فعالية القطاع الصناعي المحلي وتهدد وصولها إلى إيرادات الاستيراد (Dahmani 2005 : 151). مثلما يشير الجدول رقم 3، بين 1990 و1997م كانت الجزائر أقل الدول خصخصة للمؤسسات في المنطقة.

في حين أن بعض مبررات الائتلاف الحاكم ضد الخصخصة كانت مبنية على مخلفات الأفكار الاشتراكية وهواجس التنمية، نطاق الخصخصة المحدود جداً للشركات الحكومية غير الفعالة إضافة إلى نسبة القروض المتدنية الموجهة للاستثمار في القطاع الخاص، يعكس قيودا سياسية عميقة ضد نمو قطاع خاص مستقل. عارضت التكتلات الاحتكارية في الاستيراد بنفوذها السياسي الكبير إصلاحات تطوير قطاع خاص محلي مُصنع، وعملت بنشاط على المحافظة على قدرتها في

شكل رقم 6  
القروض المخصصة للقطاع المحلي الخاص بعد برامج التكيف الهيكلي



شكل رقم 7  
حصيلة الخصخصة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (000.00 دولار)

سنة 1997-1990	البلد
9.3	الجزائر
1510.2	مصر
58.71	الأردن
846.7	المغرب
60.1	عمان
150.2	تونس
3,600.0	تركيا

مصدر البيانات : (2002) Werenfels

## خلاصة

وجه الخصوص في الدول الغنية بالموارد أين تُشكّل الإيرادات الخارجية علاقة أكثر تعقيداً بين الدولة ورأس المال الخاص.

يمكننا إطار التوافق السياسي ليس فقط من تسليط الضوء على الأشكال الأكثر عمقاً للسياسة التي تقوم عليها المؤسسات، ولكنه يوفر لنا أيضاً الأداة التحليلية للذهاب أبعد من التفسيرات الاختزالية والفصل بين مختلف أنواع المحاباة.

رغم ذلك، نزع هذا الإطار إلى التقليل من أهمية الأيديولوجيات في تحديد نتائج السياسات. تقترح هذه الورقة استعمال إطار توافق سياسي معدّل يعطي مساحة تحليل أكبر للأفكار، يمكن تصوّره بأنه راسخ ضمن الهياكل ومُشكل عن طريق الحوافز النابعة من التوافق السياسي. يوفر إطار التوافق السياسي المعدّل هذا نظرة دقيقة لفهم إدارة عائدات النفط وجهود الترقية. المزيد من دراسات الحالة ودراسات المقارنة ضرورية لتحسين فهمنا للعقبات السياسية والأيديولوجية لتنويع الصادرات في الدول الغنية بالنفط.

هيمنت على الكتابات الموجودة حول تنويع الصادرات في الدول الغنية بالنفط النظريات القطعية أو المعتمدة على المسار التي ركزت على مخاطر لعنة الموارد، طبيعة الدول الربعية المعادية للتنمية وضعف المؤسسات الرسمية. حاولت هذه الورقة إضافة لمسة للنقاش بالقول أنّ الجهود الرامية للتنويع وإعادة الهيكلة في الدول الغنية بالنفط تتباين وفقاً للائتلافات السياسية، الأفكار السائدة، وتفاعل هذين العنصرين مع التدخلات السياسية الخارجية.

استعملت حالة الجزائر لتوضيح هذه الحجّة. الدينامية الرئيسية للتسوية السياسية الجزائرية كان تحولاً ممّا وصفه خان (2010) بنموذج تنموي محتمل في السنوات التي تلت الاستقلال حتى عام 1988م، إلى شكل مهيمن ضعيف للتسوية السياسية حتى يومنا هذا. كان هذا التحول مقترناً بالتزام أقل من جانب الائتلاف الحاكم لتنويع القاعدة الإنتاجية للبلد والترقية. على خلاف الفترة السابقة، غياب رؤية تنموية وطنية بعيدة المدى وتشتت التوافق السياسي أدى إلى عدم الاستثمار في التصنيع وزيادة المحسوبية والمحاباة من أجل البقاء السياسي قصير المدى.

دراسة العراق التي تعيق تنويع الصادرات خلال الحقتين يتطلب نظرة مقربة على طبيعة علاقة الدولة بمجال الأعمال. التصنيع الذي قادته الدولة كان ضرورياً للبلد كونه خلق قاعدة تصنيعية ونوع الهياكل الإنتاجية للبلد بعيداً عن استخراج النفط.

لكن هذه السياسة الصناعية أثبتت عدم قدرتها على الاستدامة كونها فشلت في تعزيز قطاع خاص تنافسي يمكنه أن يأخذ التصنيع من مرحلة استبدال الواردات إلى مرحلة أكثر تحدياً قائمة على التصدير. يرجع فشل الدولة في ترقية رأس المال الخاص إلى عراقيل سياسية وفكرية استمرت حتى في حقبة تحرير السوق. لم تواجه برامج التكيف الهيكلي هذه المشاكل، بل من خلال عدم أخذها بعين الاعتبار توزيع السلطة في البلد ساعدت على ظهور قطاع استيراد نافذ سياسياً سعى بنشاط لعرقلة نشوء قطاع تصنيع منتج، أعاق هذا بشكل كبير مستقبل تنويع الصادرات.

بدلاً من تقديم توصيات سياسية سطحية حول ضرورة تطوير قطاع خاص ديناميكي لدى الدول الغنية بالموارد التي يتم رفضها في أحسن الأحوال وفي أسوأ أحوالها تؤدي إلى نتائج عكسية، قد يكون من الأفضل للمؤسسات المالية الدولية العمل في نفس الاتجاه وأن تستوعب بشكل أفضل الخصوصيات السياسية وتكاليف الإصلاحات في الدول المختلفة. وهذا هو الحال على



- Acemoglu, Daron / Johnson, Simon / Robinson, James** (2001) : « The Colonial Origins of Comparative Development : An Empirical Investigation », *Working Paper, National Bureau of Economic Research*.
- Achy, Lahcen** (2013) : *The Price of Stability in Algeria*, Vol. 25, Carnegie Endowment for International Peace.
- Ahmed Adly, Amr Ismail** (2011) : « When Cheap Is Costly : Rent Decline, Regime Survival and State Reform in Mubarak's Egypt (1990-2009) », *Middle Eastern Studies* 47, no. 2, 295-313.
- Aissaoui, Ali** (2001) : *Algeria : The Political Economy of Oil and Gas*, 1<sup>st</sup> edition, Oxford : Oxford University Press.
- Ali, Hamid / Abdellatif, Omnia** (2015) : « Military Expenditures and Natural Resources : Evidence from Rentier States in the Middle East and North Africa », *Defence and Peace Economics* 26, no. 1, pp. 5-13.
- Almodóvar, Paloma / Briones, Javier Saiz / Siverman, Brian S.** (2014) : « Learning through Foreign Market Participation : The Relative Benefits of Exporting, Importing, and Foreign Direct Investment », *The Journal of Technology Transfer* 39, no. 6, 915-44.
- Amirouche, Abdelhamid** (1985) : « Le secteur privé dans la doctrine économique », *La Revue du CENEAP*, no. 2, 65-78.
- Auty, Richard** (2001) : « The Political Economy of Resource-Driven Growth », *European Economic Review*, 15th Annual Congress of the European Economic Association, 45, no. 4, 839-46.
- Bates, Robert** (1988) : *Toward a Political Economy of Development : A Rational Choice Perspective*, University of California Press.
- Beblawi, Hazem / Luciani, Giacomo** (2015) : *The Rentier State*, Routledge.
- Behuria, Pritish / Buur, Lars / Gray, Hazel** (2017) : « Studying Political Settlements in Africa », *African Affairs* 116, no. 464, 508-25.
- Belaïd, Abdesselam** (1991) : *Le gaz algérien : stratégie et enjeux*. Alger : Bouchene Edition.
- Benhassine, M.L.** (1984) : « L'industrialisation en Algérie (1960-1980). Réflexion sur une expérience nationale de développement », *Revue algérienne des sciences juridiques, économiques et politiques* 21, n. 3, 555-84.
- Benissad, Mohamed Elhocine** (2004) : *Algerie : De la planification socialiste à l'économie de marché (1962-2004)*, Alger : ENAG Édition.
- Bennoune, Mahfoud / El-Kenz, Ali** (1990) : *Le hasard et l'histoire : entretiens avec Belaïd Abdesselam*, ENAG.
- Bennoune, Mahfoud** (2002) : *The Making of Contemporary Algeria, 1830-1987*. Cambridge University Press.
- Boone, Catherine** (1990) : « The Making of a Rentier Class : Wealth Accumulation and Political Control in Senegal », *The Journal of Development Studies* 26, no. 3, 425-49.
- Bouazza, Asma Benzazoua / Ardjouman, Diabate / Abada, Othman** (2015) : « Establishing the Factors Affecting the Growth of Small and Medium-Sized Enterprises in Algeria », *American International Journal of Social Science* 4, no. 2, 101-121.
- Boucekkine, Raouf / Bouklia-Hassane, Rafik et al.** (2011) : « Rente, corruption et violence : l'émergence d'un ordre nouveau dans les pays arabes », *Regards Economiques* 92.
- Boucekkine, Raouf / Prieur, Fabien / Puzon, Klarizze** (2016) : « On the Timing of Political Regime Changes in Resource-Dependent Economies », *European Economic Review* 85, 188-207.
- Brahmbhatt, Milan / Canuto, Otaviano / Vostroknutova, Ekaterina** (2010) : « Dealing with Dutch Disease ». *World Bank Other Operational Studies*, The World Bank.
- Butcher, Charity** (2014) : « Can Oil-Reliant Countries Democratize ? An Assessment of the Role of Civil Society in Algeria », *Democratization* 21, no. 4, 722-42.
- Byrne, Jeffrey James** (2009) : « Our Own Special Brand of Socialism : Algeria and the Contest of Modernities in the 1960s », *Diplomatic History* 33, no. 3, 427-47.
- Cavatorta, Francesco** (2009) : *The International Dimension of the Failed Algerian Transition : Democracy Betrayed ?* Manchester University Press.
- Cherif, Abdeldaim** (2012) : *Abdelhafid Boussouf, Le révolutionnaires aux pas de velours*. Algiers : ANEP Edition.
- Ciment, James** (1997) : *Algeria : The Fundamentalist Challenge*. Facts on File.
- Collier, Paul / Hoeffler, Anke** (2005) : « Resource Rents, Governance, and Conflict », *Journal of Conflict Resolution* 49, no. 4, 625-33.
- Croese, Sylvia** (2017) : « State-Led Housing Delivery as an Instrument of Developmental Patrimonialism : The Case of Post-War Angola », *African Affairs* 116, no. 462, 80-100.
- De Soto, Hernando** (2001) : *The Mystery Of Capital*, New Ed edition, London : Black Swan.
- Di John, Jonathan / Putzel, James** (2009) : « Political Settlements : Issues Paper », Monograph.
- Di John, Jonathan** (2007) : « Oil Abundance and Violent Political Conflict : A Critical Assessment », *The Journal of Development Studies* 43, no. 6, 961-86.
- Dillman, Bradford** (1998) : « The Political Economy of Structural Adjustment in Tunisia and Algeria », *The Journal of North African Studies* 3, no. 3, 1-24.
- Dillman, Bradford** (2000) : *State and Private Sector in Algeria : The Politics of Rent-Seeking and Failed Development*. Boulder : Westview Press Inc.
- El Kenz, Ali** (1989) : *L'Algérie et la modernité*, Dakar : Conseil pour le développement de la recherche économique et sociale en Afrique (CODESRIA).
- Entelis, John / Naylor, Phillip** (1992) : *State And Society In Algeria*. Boulder : Westview Press.
- Entelis, John** (2011) : « Algeria : Democracy Denied, and Revived? », *The Journal of North African Studies* 16, no. 4, 653-78.
- Entelis, John** (2016) : *Algeria : The Revolution Institutionalized*. Routledge.
- Evans, Peter** (2012) : *Embedded Autonomy : States and Industrial Transformation*. Princeton University Press.
- Fattouh, Bassam / Darbouche Hakim** (2010) : « North African Oil and Foreign Investment in Changing Market Conditions », *Energy Policy* 38, no. 2, 1119-29.
- FMI, Fonds monétaire international** (2017) : « Algeria : Article IV Consultation-Press Release, Staff Report, and Statement by the Executive Director for Algeria ».
- Fuady, Ahmad Helmy** (2015) : « Aid and Policy Preferences in Oil-Rich Countries : Comparing Indonesia and Nigeria », *Third World Quarterly* 36, no. 7, 1349-64.

- Gasmi, Farid / Laourari, Imène** (2017) : « Has Algeria Suffered from the Dutch Disease : Evidence from 1960–2013 Data », *TSE Working Papers*, Toulouse School of Economics (TSE).
- Gelb, Alan et al.** (1988) : « Oil Windfalls - Blessing or Curse ? », The World Bank.
- Gerschenkron, Alexander** (1962) : *Economic Backwardness in Historical Perspective : A Book of Essays*, Belknap Press of Harvard University Press Cambridge, MA.
- Goumeziane, Smaïl** (1994) : *Le mal algérien : Économie politique d'une transition inachevée, 1962-1994*. Paris : Fayard.
- Gray, Hazel / Khan, Mushtaq** (2010) : Good Governance and Growth in Africa : What Can We Learn from Tanzania ? in : *The Political Economy of Africa*, edited by Vishnu Padayachee, 339–56. London, UK : Routledge.
- Gray, Hazel** (2013) : « Industrial Policy and the Political Settlement in Tanzania : Aspects of Continuity and Change since Independence », *Review of African Political Economy* 40, no. 136, 185–201.
- Greenwald, Bruce / Stiglitz, Joseph** (2013) : Learning and Industrial Policy : Implications for Africa, in : *The Industrial Policy Revolution II*, 25–49. Springer.
- Hadjseyd, Mahrez** (1985) : « Quelque aspect de l'évolution du secteur privé industriel », *Revue du CENEAP*, 49–62.
- Hadjseyd, Mahrez** (1996) : *L'industrie algérienne : Crise et tentative d'ajustement*. Editions Le Harmattan.
- Hamouchene, Hamza / Rouabah, Brahim** (2016) : « The Political Economy of Regime Survival : Algeria in the Context of the African and Arab Uprisings ». *Review of African Political Economy* 43, no. 150, 668–80.
- Hammouda, Hakim Ben / Oulmane, Nassim / Jallab, Mustapha Sadni** (2009) : « D'une diversification spontanée à une diversification organisée », *Revue Économique* 60, no. 1, 133–155.
- Herzer, Dierk / Nowak-Lehmann, Felicitas** (2006) : « What Does Export Diversification Do for Growth ? An Econometric Analysis », *Applied Economics* 38, no. 15, 1825–1838.
- Hickey, Sam** (2013) : « Thinking about the Politics of Inclusive Development : Towards a Relational Approach », *ESID Working Paper* no. 1.
- Hickey, Sam / Izama, Angelo** (2016) : « The Politics of Governing Oil in Uganda : Going against the Grain ? », *African Affairs* 116, no. 463, 163–185.
- Hidouch, Ghazi** (1995) : *Algérie, la libération achevée* : Paris : La Découverte.
- Hill, J. N. C.** (2009) : « Challenging the Failed State Thesis : IMF and World Bank Intervention and the Algerian Civil War », *Civil Wars* 11, no. 1, 39–56.
- Hirschman, Albert** (1968) : « The Political Economy of Import-Substituting Industrialization in Latin America », *The Quarterly Journal of Economics* 82, no. 1, 1–32.
- Hudson, David / Leftwich, Adrian** (2014) : « From Political Economy to Political Analysis », Working / discussion paper (DLP Research Paper 25), Developmental Leadership Program : Birmingham.
- Ighilhariz, Said / Boukella, Mourad** (1996) : « Où en sont les réformes? », *Conjoncture* no. 23, 21–28.
- Iliffe, John** (2015) : *Emergence of African Capitalism*. Springer.
- Kaplinsky, Raphael** (2000) : « Globalisation and Unequalisation : What Can Be Learned from Value Chain Analysis ? », *Journal of Development Studies* 37, no. 2, 117–46.
- Kaplinsky, Raphael** (2013) : *Globalization, Poverty and Inequality : Between a Rock and a Hard Place*. John Wiley & Sons
- Karl, Terry Lynn** (1997) : *The Paradox of Plenty : Oil Booms and Petro-States*, Vol. 26, University of California Press.
- Khan, Mushtaq** (2005) : « Markets, States and Democracy : Patron-client Networks and the Case for Democracy in Developing Countries », *Democratisation* 12, no. 5, 704–724.
- Khan, Mushtaq** (2010) : *Political Settlements and the Governance of Growth-Enhancing Institutions*.
- Kielstra, Nico** (1978) : « The Agrarian Revolution and Algerian Socialism », MERIP Reports no. 67, 5–26.
- Kolstad, Ivar / Wiig, Arne** (2009) : « Is Transparency the Key to Reducing Corruption in Resource-Rich Countries ? », *World Development* 37, no. 3, 521–32.
- Krueger, Anne** (1974) : « The Political Economy of the Rent-Seeking Society », *The American Economic Review* 64, no. 3, 291–303.
- Lall, Sanjaya / Weiss, John / Zhang, Jinkang** (2006) : « The "sophistication" of Exports : A New Trade Measure », *World Development*, Part Special Issue (pp. 324–404), Corruption and Development : Analysis and Measurement, 34, no. 2, 222–37.
- Lavers, Tom / Hickey, Sam** (2015) : *Investigating the Political Economy of Social Protection Expansion in Africa : At the Intersection of Transnational Ideas and Domestic Politics*.
- Layachi, Azzedine** (2001) : « The Private Sector in the Algerian Economy : Obstacles and Potentials for a Productive Role », *Mediterranean Politics* 6, no. 2, 29–50.
- Lefèvre, Raphaël** (2017) : « The Algerian Economy from "oil Curse" to "diversification"? », *The Journal of North African Studies* 22, no. 2, 177–81.
- Lewis, Peter** (2009) : *Growing Apart : Oil, Politics, and Economic Change in Indonesia and Nigeria*. University of Michigan Press.
- Lowi, Miriam** (2004) : « Oil Rents and Political Breakdown in Patrimonial States : Algeria in Comparative Perspective », *The Journal of North African Studies* 9, no. 3, 83–102.
- Lowi, Miriam** (2011) : *Oil Wealth and the Poverty of Politics : Algeria Compared*. Reprint edition. Cambridge : Cambridge University Press.
- Mahdavy, Hossein** (1970) : « The Patterns and Problems of Economic Development in Rentier States : The Case of Iran », *Life 1000*, no. 1.
- Malley, Robert** (1996) : *The Call From Algeria : Third Worldism, Revolution, and the Turn to Islam*, University of California Press.
- Martinez, Luis** (2014) : « Oil, Violence and International Actors : The Case of Libya », *Canadian Journal of African Studies / Revue Canadienne des Études Africaines* 48, no. 2, 243–56.
- Martinez, Luis** (2000) : *The Algerian Civil War, 1990-1998*. C. Hurst & Co. Publishers.
- Maxfield, Sylvia / Schneider, Ben Ross** (1997) : *Business and the State in Developing Countries*, Cornell University Press.
- McDougall, James** (2006) : *History and the Culture of Nationalism in Algeria*. Cambridge University Press.
- Mkandawire, Thandika** (2015) : « Neopatrimonialism and the Political Economy of Economic Performance in Africa : Critical Reflections », *World Politics* 67, no. 3, 563–612.
- Mkandawire, Thandika** (2001) : « Thinking about Developmental States in Africa », *Cambridge Journal of Economics* 25, no. 3, 289–314.
- Moore, Mick** (2004) : « Revenues, State Formation, and the Quality of Governance in Developing Countries », *International Political Science Review* 25, no. 3, 297–319.

- Mortimer, Robert** (2006) : « State and Army in Algeria : The "Bouteflika Effect" », *The Journal of North African Studies* 11, no. 2, 155–71.
- Neary, Peter / Van Wijnbergen, Sweder, eds** (1986) : *Natural Resources and the Macroeconomy*, 1st edition, Cambridge, Mass : The MIT Press.
- North, Douglass** (1990) : *Institutions, Institutional Change and Economic Performance*. Cambridge University Press.
- Page, John** (2001) : *Rowing Against the Current : The Diversification Challenge in Africa's Resource-Rich Economies*, Brookings.
- Palma, José Gabriel** (2014) : « De-Industrialisation, "premature" de-Industrialisation and the Dutch-Disease », *Revista NECAT-Revista Do Núcleo de Estudos de Economia Catarinense* 3, no. 5, 7–23.
- Papyrakis, Elissaios / Raveh, Ohad** (2014) : « An Empirical Analysis of a Regional Dutch Disease : The Case of Canada », *Environmental and Resource Economics* 58, no. 2, 179–98.
- Poteete, Amy** (2009) : « Is Development Path Dependent or Political? A Reinterpretation of Mineral-Dependent Development in Botswana » *The Journal of Development Studies* 45, no. 4, 544–571.
- Prebisch, Raúl** (1950) : *The Economic Development of Latin America and Its Principal Problems*, Sede de la CEPAL en Santiago (Estudios e Investigaciones), Naciones Unidas Comisión Económica para América Latina y el Caribe (CEPAL).
- Putzel, James / John, Jonathan Di** (2012) : *Final Report - Publications - Crisis States Research Network - Research - International Development - Home*.
- République Algérienne démocratique et populaire, Conseil constitutionnel** (2019) : *Constitution de 1976*, <http://www.conseil-constitutionnel.dz/index.php/fr/1976>.
- Ritchie, Bryan** (2005) : « Coalitional Politics, Economic Reform, and Technological Upgrading in Malaysia », *World Development* 33, no. 5, 745–61.
- Roberts, Hugh** (2003) : *The Battlefield Algeria, 1988-2002 : Studies in a Broken Polity*, Verso <https://archive.newsletter2go.com/?n2g=oqzlczbb-5bk8qzir-5kni4rlz-174y> Cornell University Press.
- Tlemceni, Rachid** (1999) : *État, bazar et globalisation : L'aventure de l'infithah en Algérie*. Algiers : Led Edition El Hikma.
- Tlemceni, Rachid / Hansen, William** (1989) : « Development and the State In Post-Colonial Algeria », *Journal of Asian and African Studies* 24, no. 1–2, 114–33.
- United Nations** (1950) : *Economic Commission for Latin America. The Economic Development of Latin America and Its Principal Problems*, Lake Success, N.Y. : United Nations, Department of Economic Affairs.
- Van de Walle, Nicolas** (2001) : *African Economies and the Politics of Permanent Crisis, 1979-1999*. Cambridge University Press.
- Van der Ploeg, Frederick** (2011) : « Natural Resources : Curse or Blessing? », *Journal of Economic Literature* 49, no. 2, 366–420.
- Van Wijnbergen, Sweder** (1984) : « 'The Dutch Disease' : A Disease after All? » *The Economic Journal* 94, no. 373, 41–55.
- Volpi, Frédéric** (2013) : « Algeria versus the Arab Spring », *Journal of Democracy* 24, no. 3, 104–15.
- Wade, Robert** (1990) : *Governing the Market : Economic Theory and the Role of Government in East Asian Industrialization*. Princeton University Press.
- Werenfels, Isabelle** (2002) : « Obstacles to Privatisation of State owned Industries in Algeria : The Political Economy of a Distributive Conflict », *The Journal of North African Studies* 7, no. 1, 1–28.
- Werenfels, Isabelle** (2007) : *Managing Instability in Algeria : Elites and Political Change Since 1995*, Routledge.
- Whitfield, Lindsay / Therkildsen, Ole / Buur, Lars / Mette Kj'r, Anne** (2015) : *The Politics of African Industrial Policy : A Comparative Perspective*, New York : Cambridge University Press.
- Willis, Michael** (1999) : *The Islamist Challenge in Algeria : A Political History*, New York : NYU Press.
- World Bank** (2017) : *World Bank Indicators*, <http://data.worldbank.org/indicator>.
- Yefsah, Abdelkader** (1992) : « L'armée et le pouvoir en Algérie de 1962 à 1992 », *Revue du monde musulman et de la Méditerranée* 65, no. 1, 77–95.





## جدول الأشكال

شكل رقم 1	6
فئات العميل والرّبون وهيكل الائتلاف الحاكم	
شكل رقم 2	8
الاعتماد على النّفط لدى منتجي النّفط المختارين (2015)	
شكل رقم 3	10
تطور التوافق السّياسي في الجزائر المعاصرة	
شكل رقم 4	11
الارتفاع في إنتاجية بعض المنتجات الصّناعية الجزائرية (1981-1967)	
شكل رقم 5	12
تكوين إجماليّ الأصول الثابتة في القطاعات العمومية والخاصة (1977-1970)	
شكل رقم 6	16
القروض المخصصة للقطاع المحليّ الخاص بعد برامج التكييف الهيكليّ	
شكل رقم 7	16
حصيلة الخصخصة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	

## قائمة الاختصارات

Import Substitution Industrialisation (التّصنيع لاستبدال الواردات)	ISI
Front Islamique du Salut, Islamic Salvation Front (الجهة الإسلامية للإنقاذ)	FIS
New Institutional Economics (الاقتصاد المؤسسيّ الحديث)	NIE
State-Owned Enterprises (المؤسسات المملوكة للدولة)	SOE
Structural Adjustment Programmes (برامج التّكييف الهيكليّ)	SAP

## حول المؤلف

### طباعة

مؤسسة فريدريش إيبيرت | مكتب الجزائر  
175 شارع كريم بلقاسم | تيلملي | 16000 | الجزائر  
<https://www.fes-algeria.org>

طلب الإصدار :  
[info@fes-algeria.org](mailto:info@fes-algeria.org)

يحظر الاستخدام التجاري لإصدارات مؤسسة فريدريش إيبيرت دون  
الحصول على إذن كتابي من المؤسسة.

تيزهنان القاضي باحثة في الاقتصاد السياسي بكلية لندن للاقتصاد، وهي أيضا باحثة مشاركة في معهد " تشاتام هاوس ". تتمحور بحوثها في الابتكار واقتصاد المعرفة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتنمية والعلاقات بين الدولة وأسواق الأعمال بالإضافة إلى الاستثمارات الصينية في شمال إفريقيا. تم نشر كتاباتها في العديد من المجلات بما في ذلك " مجلة الاقتصاد السياسي الأفريقي " .

ترجمة من الإنجليزية : نورالدين بسعدي  
تدقيق لغوي : خالد بنسكايم

# ترقية أم ربح للوقت؟

إيرادات النفط، التحوّل الاقتصاديّ والبقاء السياسيّ في الجزائر



فشل الدولة في تعزيز رأس المال الخاصّ في كلا الفترتين يرجع إلى قيود سياسيّة وفكريّة عرقلت مسعى تنويع الصادرات. إهمال ديناميات السّلطة في إصلاحات صندوق النقد الدوليّ لسنة 1990م، ساهم في خلق لوبي استيراد عرقل نشوء قطاع خاصّ منتج قادر على المنافسة في الأسواق الدوليّة.

تختلف الجهود المبذولة لتنويع الصادرات في البلدان الغنيّة بالنّفط باختلاف الائتلافات السياسيّة، الإيديولوجيّات السائدة، وتفاعل هذين العنصرين مع التّدخلات السياسيّة الخارجيّة. انتقلت الجزائر من ائتلاف مهيمن في السّنوات التي تلت الاستقلال حتى عام 1988م، بذلت خلالها جهودا كبيرة لتنويع الصادرات، إلى ائتلاف مهيمن ضعيف بعد ذلك تميّز بزيادة المحسوبيّة والتزام متضائل بالتحوّل الهيكلّي.



هيمنت على الكتابات الموجودة حول عراقيل تنويع الصادرات وتحسين الاقتصاد في البلدان الغنيّة بالنّفط تفسيرات قطعيّة معتمدة على المسار التي تركّز على مخاطر لعنة الموارد. من خلال دراسة تطوّر إدارة قطاع النفط والسياسات الاقتصاديّة في الجزائر منذ الاستقلال، تتحدّى هذه الورقة التفسيرات السائدة وتسلب الضوء على الدور الحيويّ للسياسة في تحديد المردود الاقتصاديّ.



لمزيد من المعلومات :

[www.fes-algeria.org](http://www.fes-algeria.org)